الأسواق والديمقراطية

مكتب برامج الإعلام الخارجي / وزارة الخارجية الأميركية

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تنُشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع http://www.america.gov/ar/publications/ ejournalusa.html. وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, *eJournal USA*
IIP/PUBJ
U.S. Department of State
301 4th Street, SW
Washington, DC 20547
United States of America
E-mail: eJournalUSA@state.gov

وزارة الخارجية الأميركية/ حزيران/يونيو 2008/ المجلد 13 العدد 6
http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html
برامج الإعلام الخارجي:

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي: جيريمي كيرتن
المحرر التنفيذي: جوناثان مارغوليس

المدير الفني: جورج كلاك
رئيس التحرير: ريتشارد هاكابي
مديرة التحرير: بروس أوديسي
مساعدة مدير التحرير: سيلفيا سك
مديرة الإنتاج: سوزان دونر
مساعدة مدير الإنتاج: سيلفيا سكوت
محررة النص: روزالي تارغونسكي

محررة الصور: ماغي جونسون سليكر
تصميم الغلاف: دايان وولفرتون
تصميم المجلة: فنسنت هيوز
أخصائي المراجع: مارتن مانينغ
أنيتا غرين

حول هذا العدد

الدول التي تحتل مراكز متقدمة في مجال الأسواق الحرة والديمقراطية

الدول المطبوعة بالأحرف العريضة تظهر في القائمتين

الدول الـ20 الأولى في مؤشر الديمقراطية			
1	السويد	**11**	**إيرلندا/نيوزيلندة**
2	**أيسلندا**	13	ألمانيا
3	**هولندا**	14	النمسا
4	النرويج	15	مالطة
5	**الدانمرك**	16	إسبانيا
6	**فنلندا**	**17**	**الولايات المتحدة**
7	**لوكسمبورغ**	18	جمهورية التشيك
8	**أستراليا**	19	البرتغال
9	**كندا**	**20**	**بلجيكا/اليابان**
10	**سويسرا**		

المصدر : صحيفة الإيكونومست الأسبوعية.
صحيفة الإيكونومست المحدودة 2007. جميع الحقوق محفوظة

الدول الـ 20 الأولى في مؤشر الحرية الاقتصادية			
1	هونغ كونغ	**11**	**الدانمرك**
2	سنغافورة	12	إستونيا
3	**إيرلندا**	**13**	**هولندا**
4	**أستراليا**	**14**	**أيسلندا**
5	**الولايات المتحدة**	**15**	**لوكسمبورغ**
6	**نيوزيلندة**	**16**	**فنلندا**
7	**كندا**	**17**	**اليابان**
8	تشيلي	18	موريشيوس
9	**سويسرا**	19	البحرين
10	المملكة المتحدة	**20**	**بلجيكا**

المصدر: مؤسسة التراث (هيريتاج فاونداشن)
وصحيفة وول ستريت جورنال

أصدرت لجنة البنك الدولي حول النمو والتنمية أخيرا تقريرا يحلل العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي في الدول النامية. ووجدت مجموعة الخبراء الدوليين، بمن فيهم اثنان من الحائزين على جائزة نوبل، أن أحد العوامل الأساسية هو "الحكومات الواقعية ذات المصداقية التي تمثل جميع المواطنين". ومن العوامل الأخرى التي حددتها اللجنة "نوعية المناقشة" في الدولة حول السياسة العامة، والهمة والنشاط في محاربة الفساد، وتكافؤ الفرص – وجميعها خصائص مرتبطة شعبيا بالأنظمة الديمقراطية.

ويؤكد الجدول أعلاه نقطة مماثلة. إذا وضعت لائحة الدول العشرين التي تأتي في مقدمة دول العالم من حيث الحرية الاقتصادية قرب لائحة الـ 20 دولة في مؤشر الديمقراطية، فما الذي تراه؟ إنك ترى قدرا كبيرا من التطابق. وهناك 13 دولة تظهر في القائمتين. ويبدو أن هناك، كحد أدنى، ترابطا بين سوق حرة منتجة ونظام حكومي ديمقراطي.

ويظهر مايكل مانديلبوم، مؤلف الكتاب الجديد "سمعة الديمقراطية الحسنة" قدرا أكبر من التأكيد، حيث يقول في هذا العدد من المجلة الإلكترونية "إن المصدر الرئيسي للديمقراطية السياسية هو اقتصاد السوق الحرة. وفي حين أنه كانت هناك دول، وما زالت، تمارس اقتصاد السوق الحرة دون ممارسة السياسة الديمقراطية، ما من دولة واحدة في القرن الواحد والعشرين تمثل ديمقراطية سياسية تفتقر إلى اقتصاد السوق الحرة". ومع ذلك، فقد نشر في العام الماضي مقال لأستاذ السياسة العامة روبرت رايتش في مجلة "السياسة الخارجية" المرموقة بعنوان "كيف تقتل الرأسمالية حالياً الديمقراطية".

ومن الواضح أن العلاقة بين الأسواق والديمقراطية ليست خطا مستقيما. ومنذ أن ظهر كتاب آدم سميث " بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"" في العام 1776، والمفكرون الاقتصاديون الكبار من أمثال ماكس ويبير وجوزيف شومبيتر وليستر ثورو يناقشون هذه العلاقة المعقدة. هل من الممكن وجود أسواق حرة بدون ديمقراطية؟ وأي منهما يتطور أولا؟ وهل يمكن لحافز النمو الاقتصادي العالمي القوي أن يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية في الدول التي ليست ديمقراطية؟

يقدم الخبراء الدوليون في هذا العدد بعض الأجوبة على هذه الأسئلة، ويشيرون إلى بعض المتغيرات ذات الصلة مثل فرص توليد الثروة، ودور الثقة الاجتماعية، ومفاهيم "الصوت" والمساءلة. إلا أن هدفنا ليس التوصل إلى الجواب الشافي الذي يضع حداً لمناظرات فكرية ما فتئت مستمرة منذ عدة قرون، بل تعميق فهم قرائنا للاختلافات الضئيلة لما هو دون شك قضية ذات أهمية بالنسبة للجميع في العالم اليوم.

المحررون

وزارة الخارجية الأميركية/ حزيران/يونيو 2008/ المجلد 13 العدد 6
http://www.america.gov/publications/ejournals.html

الأسواق والديمقراطية

4 **جذور الديمقراطية الحديثة**
مايكل مندلبوم، أستاذ كرسي كريستشان هيرتر للسياسة الخارجية الأميركية، في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة.
إن الحرية وحكم الشعوب لذاتها هما العنصران اللذان تتألف منهما الديمقراطية. والأسواق الحرة هي ما يظهر أولاً ويوجد الأوضاع الملائمة لبزوغ الديمقراطية.

7 **الديمقراطيات المرنة والعولمة**
تشان هينغ تشي، سفيرة سنغافورة لدى الولايات المتحدة
يمكن أن تتمتع الدول بدرجات متفاوتة من الحرية والديمقراطية. والأسواق الحرة ضرورية وكثيراً ما تسبق الديمقراطية في الظهور، ولكنها ليست كافية لبروزها.

فرص خلق الثروة

9 **جذور الرأسمالية الحديثة**
بروس سكوت، أستاذ إدارة الأعمال، كلية الأعمال بجامعة هارفارد
لم تنشأ الرأسمالية والديمقراطية عادة معا عبر التاريخ. أما ما إذا كانتا ستتمكنان من مواصلة الهيمنة على الأنظمة العالمية للتجارة والحكومة فما زال سؤالاً بدون جواب قاطع.

12 **اعتماد نهج السوق الحرة بدون إحلال الديمقراطية في الصين**
كيلي إس. تساي، أستاذة العلوم السياسية، جامعة جونز هوبكنز
ينبغي ألا نتوقع ظهور الديمقراطية في الصين في المستقبل القريب. وقد يعزز الاقتصاد المزدهر وارتفاع الدخل الحكومة الشيوعية.

15 **الأسواق الحرة والديمقراطية: التجربة الكوبية**
أوسكار إيسبينوزا تشيب، خبير اقتصادي
أدت عقود من الظلم من قبل حكومة مركزية إلى سحق الاقتصاد الكوبي. وبدون الحرية، لا يمكن للشعب الكوبي التنافس في اقتصاد عالمي.

دور الثقة الاجتماعية

17 **الديمقراطية والاقتصاد الحر والثقة**
وليام أ. راينش، رئيس المجلس القومي للتجارة الخارجية
تميل الأسواق الحرة إلى تعزيز الديمقراطية. أما الديمقراطية فتعزز الأسواق الحرة أحيانا، ولا تعززها في أحيان أخرى.

20 **اقتصاد السوق الحرة بدون ديمقراطية في الخليج**
جون – فرانسوا سيزنيك، أستاذ مشارك زائر، جامعة جورجتاون
لدى دول الخليج أسواق حرة في معظمها إلا أنه لا يوجد لديها انتخابات حرة. ويتقاسم الحكام فوائد التوسع الاقتصادي مع المواطنين ولكن ليس السلطة السياسية.

23 **الديمقراطية والرأسمالية: فصل التوأمين**
إيفان كراستيف، مدير مركز الاستراتيجيات التحررية
كان يُخشى أن تتبنى أوروبا الوسطى الديمقراطية وترفض اقتصاد السوق الحرة، ولكن ما حدث هو أنها تقبلت نظام السوق الحرة الاقتصادي وأصبحت غير راضية عن الديمقراطية.

25 **تأثير الصراع الإثني**
دوه سي. شين، أستاذ العلوم السياسية، وكريستوفر دي. ريموند، طالب دراسات عليا مساعد تعليم، جامعة ميزوري
تؤدي الانقسامات الإثنية إلى نزاعات اجتماعية، أما الإصلاحات السياسية والاقتصادية فتحد من مثل هذه النزاعات.

الصوت والمساءلة

29 **حول الديمقراطية والتنمية: رفض المواقف المتطرفة**
دانيال كوفمان، مدير الحوكمة العالمية في معهد البنك الدولي
تساعد حرية التعبير والصحافة، بالإضافة إلى مساءلة الحكومات الديمقراطية ومحاسبتها، التنمية الاقتصادية.

33 **هل ستؤدي الأسواق الأكثر حرية إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية في روسيا؟**
أنديرز أسلوند، كبير الزملاء، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي
عادت روسيا مجدداً إلى نظام الحكم الاستبدادي رغم ازدهارها الاقتصادي ومستوى التعليم فيها والمجتمع المنفتح نسبيا. وسبب ذلك هو الفساد.

37 **مصادر إضافية**

جذور الديمقراطية الحديثة

مايكل مانديلبوم

© AP Images/Ahn Young-Joon

حرية التعبير والحريات الأخرى في كوريا الجنوبية ظهرت بعد ظهور الأسواق الحرة.

يقول مايكل ماندلبوم إن الحرية وحكم الشعوب لذاتها هما العنصران اللذان تتشكل منهما الديمقراطية، وإن الأسواق الحرة تظهر أولا وتوجد الأوضاع الملائمة لبروز الديمقراطية. ومانديلبوم هو أستاذ كريستشان أ. هيرتر للسياسة الخارجية الأميركية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة ومؤلف كتاب »سمعة الديمقراطية الحسنة: صعود نجم أكثر أشكال أنظمة الحكم شعبية في العالم والمخاطر التي تحيط به» (بابليك افيرز، 2007).

تمتعت الديمقراطية خلال العقود الثلاثة الماضية بنهوض غير عادي. ففي العام 1900 كانت هناك عشر دول فقط يمكن اعتبارها دولا ديمقراطية. وبحلول منتصف القرن ازداد العدد إلى 30 دولة، وكان ما زال على حاله بعد مرور 25 عاما على ذلك. إلا أنه بحلول العام 2005 أصبحت 119 من دول العالم البالغ عددها 190 دولة دولا ديمقراطية. فكيف حدث ذلك؟ إن النقطة التي ينبغي أن ننطلق منها للإجابة عن ذلك السؤال هو فهم صحيح للديمقراطية نفسها.

وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون هذا التعبير – وهذا يشتمل على الجميع تقريبا – فإن الديمقراطية هي نظام سياسي واحد ومتكامل، يمكن تعريفه وتحديده بسهولة. ومع ذلك، فمن الناحية التاريخية، كما أوضّح في كتابي سمعة الديمقراطية الحسنة: صعود نجم أكثر أنظمة الحكم شعبية في العالم والمخاطر التي تحيط به،" نشأت الديمقراطية عن طريق اندماج تقليدين سياسيين ظلا، حتى مرور فترة طويلة من القرن التاسع عشر، لا نظامين متميزين فحسب، بل واعتبرا أيضاً على نطاق واسع نظامين متعارضين تماما الواحد مع الآخر.

وهذان التقليدان السياسيان هما الحرية والسيادة الشعبية، أو حكم الشعب لذاته. والحرية هي ملك للأفراد، في حين أن السيادة الشعبية هي ملك المجتمع ككل. وتنطوي الحرية على ما تفعله الحكومات، أو بشكل أدق، ما يحظر عليها القيام به إزاء مواطنيها، فهي ممنوعة من اختزال الحريات الفردية. أما حكم الشعب لذاته فيتعلق بالطريقة التي يتم فيها اختيار الأشخاص الذين يحكمون – ويتم اختيارهم من قبل كل الشعب. لذا فإن سيادة الشعب تجيب على سؤال من يحكم، بينما تحدد الحرية

القوانين المتعلقة بكيفية التي يسمح فيها للأشخاص الذين يحكمون ممارسة ذلك، وهي قوانين تفرض قيودا على ما يجوز لهم القيام به.

وللعنصرين الأساسيين اللذين تتألف منهما الديمقراطية تاريخان مختلفان. والحرية هي الأقدم بينهما. وقد تطورت في ثلاث مراحل. الحرية الاقتصادية، على شكل الملكية الشخصية، تعود في التقليد الأوروبي الغربي إلى روما القديمة. وقد ظهرت الحرية الدينية في هذا التقليد – حرية العبادة – أساسا من الانقسام في أوروبا المسيحية الذي أحدثته حركة الإصلاح البروتستانتية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وجاءت الحرية السياسية بعد الحريتين الأخريين – وكانت بريطانيا القرن الثامن عشر أول مكان يمكن فيه رؤية شيء يشبه الحرية السياسية الحديثة – وينطوي ذلك على انعدام الكبح الحكومي لحرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية.

أما سيادة الشعب فقد انبثقت فجأة مع الثورة الفرنسية في العام 1789التي جلبت معها الفكرة القائلة بأنه يجب أن تكمن سلطة السيادة لدى الشعب ككل بدلا من الملوك بالوراثة. ولما كان من غير العملي أن يحكم جميع الناس أنفسهم مباشرة في جميع الأوقات، فقد تطورت وسيلة للسيادة الشعبية: الحكومة التمثيلية، التي يختار فيها الشعب ممثليه في انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة يتمتع جميع الراشدين بالحق في التصويت فيها.

وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هناك اعتقاد منتشر على نطاق واسع بأن السيادة الشعبية ستسحق الحرية. ذلك أنه كان يعتقد أنه إذا حصل أبناء الشعب على السلطة العليا في المجتمعات التي يعيشون فيها، فإنهم سيستولون على ممتلكات الأثرياء ويفرضون التطابق السياسي والاجتماعي على الجميع. ويتناول اثنان من الأعمال الكلاسيكية للتحليل السياسي في القرن التاسع عشر هذا الخطر بالتحديد، هما دراسة الأرستقراطي الفرنسي أليكسي دي توكفيل المؤلفة من جزأين بعنوان الديمقراطية في أميركا ومقال الإنجليزي جون ستوارت ميل بعنوان "حول الحرية". ولكن اتضح بحلول القرن العشرين أن الحرية وسيادة الشعب يمكن أن تتعايشا بسلام، كما تفعلان الآن في دول عديدة حول العالم.

شبكة الأمان الاجتماعي

كان من الأسباب المهمة للاندماج الناجح للمفهومين تطور البرامج الحكومية للرعاية الاجتماعية، في أواخر القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، وهي معاشات التقاعد للمسنين والتأمين ضد البطالة وفوائد الرعاية الصحية، التي أصبحت تعرف مجتمعة بشبكة الأمان الاجتماعي، أو دولة الرفاهة. وبما أن هذه الفوائد أو المزايا هي حق لكل مواطن فإن دولة الرفاهة، في واقع الأمر، جعلت توزيع الممتلكات شاملا، مما جعل مؤسسة الملكية الخاصة أمراً يتم تقبله أكثر مما كان سيكون ممكناً لولا ذلك.

وجعل الجمع بين الرفاهة الاجتماعية والحرية وسيادة الشعب الديمقراطية جذابة. كما جعلتها كذلك مسيرة التاريخ الحديث الذي أصبحت فيه الديمقراطيات أغنى وأقوى الدول في

© AP Images/Michel Lipchitz

يوم الباستيل في باريس يحتفل بميلاد سيادة الشعب.

العالم – كبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين. وليس هناك ما ينجح بقدر النجاح نفسه، ولما كانت أنجح الدول في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين – أوروبا الغربية واليابان، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى – دولا ديمقراطية، فقد سعت الدول الأخرى إلى تقليدها.

ويختلف الطموح لإقامة نظام حكومة ديمقراطي تمام الاختلاف عن القيام بذلك وتحويل الطموح إلى حقيقة واقعة. وفي هذا المجال يكون الاختلاف بين عنصري الديمقراطية وثيق الصلة. فسيادة الشعب مبدأ سياسي يسهل تنفيذه نسبيا. ويمكن إجراء انتخابات حرة بسرعة وبصورة غير مكلفة في كل مكان تقريبا.

إلا أن إقامة الحرية أكثر صعوبة بكثير. فهي بحاجة إلى مؤسسات، في مقدمتها نظام قضائي كامل. وهي بحاجة إلى أشخاص يتمتعون بالمهارات والخبرة لإدارة هذه المؤسسات. ولا يمكن للحرية أن تزدهر إلا في مجتمع تكون فيه القيم الداعمة لهذه المؤسسات، كاحترام حكم القانون، واسعة الانتشار. ولا يمكن لهذه المؤسسات والمهارات والقيم أن توجد بسرعة ولا يمكن استيرادها بسهولة من الخارج. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، نشأت هذه القيم وتطورت على امتداد قرون كثيرة.

أن تتجه الصين نحو حماية الملكية الخاصة هو بحد ذاته شكل من أشكال الحرية.

وهذا يثير سؤالا يتعلق بالمصدر الذي تبرز منه هذه القيم. كيف تحصل المجتمعات التي تفتقر إلى مؤسسات وممارسات الديمقراطية عليها؟

والمصدر الرئيسي للديمقراطية السياسية، كما أوضح في كتاب "سمعة الديمقراطية الجيدة"، هو اقتصاد السوق الحرة. ومع أنه كانت وما زالت هناك دول تمارس اقتصاد السوق الحرة ولا تمارس السياسة الديمقراطية، إلا أنه لا توجد دولة واحدة في القرن الواحد والعشرين تمثل ديمقراطية سياسية تفتقر إلى اقتصاد السوق الحرة. ومعظم الدول التي ظهرت فيها الديمقراطية خلال الربع الأخير للقرن العشرين، خاصة في جنوبي أوروبا وأميركا اللاتينية وشرقي وجنوب شرقي آسيا، كانت قد شهدت جيلا على الأقل من الخبرة في إدارة اقتصاد حرة تؤدي وظائفها.

الأسواق الحرة تعزز الديمقراطية

تعزز الأسواق الحرة الديمقراطية بأربع طرق مختلفة. أولا، تقف في محور كل اقتصاد سوق حرة مؤسسة الملكية الخاصة، والملكية الخاصة هي بحد ذاتها شكل من أشكال الحرية. لذا فإن الدولة التي فيها سوق حرة تؤدي وظيفتها بنجاح تتمتع بالفعل بعنصر رئيسي من عنصري الديمقراطية السياسية.

ثانيا، تولّد الأسواق الحرة الثروة، وقد أظهرت دراسات عديدة أنه كلما كانت الدولة أكثر ثراء كلما ازداد احتمال كون نظام حكمها ديمقراطيا. ولدى الناس الأغنياء الوقت للمشاركة السياسية الذي تحتاج إليه الديمقراطية والذي يفتقر إليه الناس الفقراء. وتولّد الثروة ما هو تاريخيا الأساس الاجتماعي للديمقراطية، أي الطبقة الوسطى.

ثالثا، السوق الحرة هي أساس ما يدعوه علماء الاجتماع المجتمع المدني، الذي يتألف من منظمات وجماعات أهلية في المجتمع مستقلة عن الحكومة، كنقابات العمال والمؤسسات الدينية والمهنية. ويقع المجتمع المدني في موقع وسط بين الحكومة والفرد، وهو يقيد سلطة الحكومة ويوفر المساحة الاجتماعية للنشاط بشكل مستقل عن الحكومة. وتعتمد منظمات المجتمع المدني على اقتصاد السوق الحرة للحصول على الأموال التي تدعمها. وليس من الممكن وجود ديمقراطية بدون مجتمع مدني ولا وجود مجتمع مدني بدون اقتصاد سوق حرة تؤدي وظيفتها بنجاح.

رابعا، تولد السوق الحرة عادتين ضروريتين للسياسة الديمقراطية. إحداهما هي الثقة. ويتعين أن يثق المواطنون في الدولة الديمقراطية بأن الحكومة لا تختزل أو تقلص حقوقهم، كما يتعين أن تثق الأقليات بأن الأغلبية لا تلحق الضرر بها أو تضطهدها. ويتعين في اقتصاد السوق الحرة أن يثق كل من المشترين والبائعين بأن الطرف الآخر سيفي بشروط الصفقات التي يتم عقدها، وإلا فإن التجارة لن تتحقق.

والعادة الأخرى التي تعززها السوق والأساسية بالنسبة للديمقراطية هي الحلول الوسط. وفي الحقيقة أن من الممكن تعريف الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي تسوي فيه الحلول الوسط بدلا من العنف أو الإكراه أشكال الخلافات المحتومة في أي مجتمع. ويتعلم الناس ممارسة التوصل إلى الحلول الوسط وقبولها من خلال النشاطات اليومية لاقتصاد السوق الحرة: ذلك أنه يتعين على المشتري والبائع التوصل دائما إلى حلول وسط أو تقديم تنازلات حول سعر الصفقة، حيث أن البائع سيرغب دائما في أن يدفع له أكثر مما يتلقى فعلاً، وأن المشتري سيرغب دائما في أن يدفع أقل مما يعطي.

وقد أصبحت السوق الحرة تعتبر في كل مكان تقريباً، منذ بداية الثلث الأخير من القرن العشرين، أفضل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي لتوليد الازدهار. وبما أن جميع المجتمعات ترغب في أن تنعم بالازدهار، فقد أقامت جميعها تقريبا، أو حاولت إقامة اقتصاديات سوق حرة. وبما أن الأولى تميل إلى تشجيع الثانية، فإن انتشار الأسواق الحرة أسهم أكثر من أي شيء آخر في جعل صعود نجم الديمقراطية الملفت للنظر في جميع أنحاء العالم تقريباً ممكنا.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

الديمقراطيات المرنة والعولمة

تشان هينغ تشي

© AP Images/Wong Maye-e

ازدهرت سنغافورة بفضل صناعة النسيج وغيرها من الصناعات قبل أن تتجه نحو الديمقراطية.

من الممكن أن تحصل الدول على درجات متفاوتة من الحرية والديمقراطية، كما تقول تشان هينغ تشي، سفيرة سنغافورة لدى الولايات المتحدة. وتضيف أن الأسواق الحرة ضرورية ولكنها ليست كافية للديمقراطية؛ وتشير التجربة الحديثة، باستثناء ما حدث في الهند، إلى أن الأسواق الحرة تسبق الديمقراطية. وقد اقتبس هذا المقال من كلمة ألقتها في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر، 2007، في كلية وليام أند ماري في وليامسبيرغ بولاية فرجينيا.

تستند الديمقراطية الأنغلو أميركية إلى النموذج البرلماني المعتمد في المملكة المتحدة أو فصل السلطات في النظام السياسي الأميركي. ويفترض نجاحها وجود حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء إليها والانتخابات الحرة وسيادة القانون. ويتعين على أي دولة تدعو نفسها ديمقراطية أن تتقيد بجميع هذه الأمور.

إلا أن الديمقراطية تتسم بالمرونة حول العالم. وقد تجد مزيدا من الديمقراطية أو قدرا أقل من الديمقراطية، وقد تجد درجة أكبر أو أقل من الحرية. فماليزيا وسنغافورة أقل ديمقراطية من اليابان وكوريا الجنوبية ولكنهما أكثر ديمقراطية من تايلاندا ومصر.

وأعتقد شخصياً أن الأسواق ضرورية ولكنها ليست كافية للديمقراطية. ونحن لم نشاهد أبدا دولة ديمقراطية لا يوجد فيها قدر من الأسواق الحرة، كما لم نشاهد مطلقاً دولة مغلقة كليا أمام العالم الخارجي وليست أيضاً استبدادية أو دكتاتورية. وليس في ميانمار أسواق حرة تذكر كما لا توجد فيها ديمقراطية. وليس في كوريا الشمالية أسواق حرة أو ديمقراطية.

ما الذي يأتي أولا، الأسواق الحرة أم الديمقراطية؟ ما شكل التتابع القائم أو كيف يجب أن يكون التتابع؟

النمور الأربعة

يمكنني القول نتيجة مراقبة التطورات السياسية في آسيا إن الأسواق تأتي قبل الديمقراطية. والنمور الأربعة: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، كانت دكتاتورية وأصبحت أنظمة أكثر انفتاحا بتبني اقتصاد مبني على التصدير والسوق الحرة. وأصبحت جميعها ناجحة جدا من الناحية الاقتصادية، محققة معدل نمو يتراوح بين 8 و9 بالمائة سنوياً على مدى عقد أو عقدين.

فدخول الأسواق العالمية يتطلب انضباطا وحكم القانون وشفافية وقدرة على الحصول على المعلومات. وتؤدي هذه التغييرات إلى وجود طبقة وسطى مزدهرة تكون بمثابة أساس متين لديمقراطية مستقرة. والدول التي تحتضن الاقتصاد العالمي تحتضن أيضا العولمة، مما يؤدي إلى إحلال الديمقراطية والمساواة.

© AP Images/Elizabeth Dalziel

يتطور النظام الاقتصادي الصيني بسرعة. فهل سيتغير نظامها السياسي أيضا؟

ولنقارن على سبيل المثال بين نهجي روسيا والصين. لقد اختار الاتحاد السوفييتي إبان عهد حكم ميخائيل غورباشوف سياسة الانفتاح (غلاسنوست) قبل إعادة تنظيم الهيكلية الاقتصادية (بيريسترويكا)، فعجل بذلك في انهيار الاتحاد السوفييتي. إلا أن روسيا اليوم أصبحت تعتمد نظاما تتركز السلطة الحكومية فيه في يد سلطة مركزية، وتشعر الولايات المتحدة بعدم الارتياح نتيجة تراجع روسيا عن الديمقراطية.

أما الصين فقد اختارت إعادة تنظيم اقتصادها أولا. وتمر الصين منذ العام 1978 بمرحلة نمو اقتصادي سريع جدا. والطبقة الوسطى فيها آخذة في النمو، والإنترنت نشطة مزدهرة، كما يسمح فيها بالحريات الاجتماعية. ويسمح للمواطنين بالسفر إلى الخارج، وتتدفق الأفكار مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعتقد بأن النظام السياسي الصيني سيتغير ليكون على مستوى النظام الاقتصادي الآخذ بالتطور بسرعة. ويتطلب التنافس ذلك. وقد لا تبدو الديمقراطية الصينية كالديمقراطية الأنجلو – أميركية، إلا أن الانتخابات وحرية التعبير عن الرأي والاستجابة للشعب سوف تظهر جميعا.

أما الهند فهي الدولة الآسيوية التي سبق ظهور الديمقراطية فيها ظهور الأسواق الحرة. وتعكف الهند حاليا على فتح أسواقها والمشاركة في الاقتصاد العالمي بهمة ونشاط.. وسوف تشهد ازدهارا كبيرا. وقد تكون الهند الاستثناء النادر الذي توطدت فيه الديمقراطية قبل الأسواق الحرة.

دور الولايات المتحدة

لقد ناضلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في سبيل إقامة نظام تجاري عالمي حر ونزيه ونظام مستقر لتبادل العملات. وأدت الاتفاقيات الدولية إلى نمو ضخم في التجارة والأعمال المصرفية والمالية في جميع أنحاء العالم. وهي تتيح للدول المستقلة حديثا وذات السيادة، التي تنضم إلى هذا النظام، التطور والازدهار بدون أن تفكر باللجوء إلى خوض المعارك لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وبالترادف مع الأسواق الحرة والتجارة الحرة تولت الولايات المتحدة قيادة مسيرة تشجيع الديمقراطية. واعتبرت الأسواق الحرة أساسية لكي تقبل الدول التجربة الديمقراطية وتنجح فيها. وحافظت الولايات المتحدة على انفتاح أسواقها فيما قامت بتصدير أسواق رأس المال والتكنولوجيا. وعندما نفكر نحن سكان آسيا بأميركا، فإننا نفكر بالديمقراطية والأسواق الحرة.

وقد عكفت الولايات المتحدة وأوروبا منذ الحرب الباردة على تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقليص القوانين المنظمة للاقتصاد في الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية. وكان هذا هو إجماع واشنطن. ونحن نعتقد في آسيا أن التشجيع القوي المتواصل لهذا الإجماع متصل بالتعجيل والإسهام في ظهور الأزمة المالية الآسيوية للعام 1997.

وأعتقد بأن الولايات المتحدة ما زالت مهتمة بتشجيع الديمقراطية. ولكن من المفارقات أن الولايات المتحدة بدأت تميل نحو حماية الإنتاج الوطني. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد ازدهار الديمقراطية فلا يمكنها إغلاق أسواقها. وسوف تختنق الديمقراطيات الجديدة إذا لم تتمكن من العمل والازدهار عن طريق الإنتاج واللعب وفق القواعد العالمية القائمة للعبة.

وحين انتصب الطلبة الصينيون في وجه السلطات في تيانانمين، شيدوا تمثال حرية كمثال أعلى يتطلعون إليه. وقد فعلوا ذلك لأن الولايات المتحدة تمثل الحرية والانفتاح. هذا هو ما تصدرونه. وإذا أصبحت الولايات المتحدة دولة تمارس سياسة الحمائية لحماية إنتاجها الوطني، فإنني أتساءل حول ماهية المثال الأعلى الذي سيتم تشييده والتطلع إليه؟ ولا يمكن أن يمثل الصورة التي تريد الولايات المتحدة أن يحملها الناس عنها.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

جذور الرأسمالية الحديثة

بروس سكوت

© AP Images/Zbzistaw Rowalewski

إنهاء عمليات التحكم في عبور الحدود، كما يحصل هنا على الحدود الألمانية البولندية، مؤشر على حرية الحركة، وهي من الضروريات لظهور ونجاح الرأسمالية.

يشير بروس سكوت إلى أن الرأسمالية والديمقراطية لم تنشأا عادة معا في التاريخ، ويضيف أن مسألة تمكنهما من مواصلة الهيمنة على الأنظمة العالمية للتجارة والحكم أو إخفاقهما في ذلك تثير سؤالا جديدا. وسكوت هو أستاذ بول ويتون تشيرينغتون لإدارة الأعمال في كلية الأعمال بجامعة هارفارد ومؤلف الكتاب الذي سيظهر قريبا بعنوان الرأسمالية والديمقراطية والتنمية الذي سيصدر في وقت لاحق من هذا العام عن دار سبرنغر فيرلاغ للنشر.

لقد عُرفت الولايات المتحدة منذ نشر كتاب الديمقراطية في أميركا الرائع لأليكسي دي توكفيل في العام 1835 على الأقل بمزاوجتها الخاصة بين الرأسمالية والديمقراطية – اتخاذ القرارات غير المركزية في المجالين الاقتصادي والسياسي.

ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه بالإجماع للرأسمالية، فقد أصبح منذ العام 1990 النظام الاقتصادي شبه العالمي، ويضم الصين والهند، رغم أنه لا يضم كوبا وكوريا الشمالية.

إلا أن تعريف الديمقراطية يظل أكثر صعوبة، ويختلف عدد الديمقراطيات باختلاف التعريف المستخدم. ويرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل، روبرت دال، أنه يمكن تصنيف أكثر من نصف الدول الأعضاء المائتين في الأمم المتحدة، أي ربما حوالي ثلثي سكان العالم، كأنظمة ديمقراطية.

وبذلك تكون الرأسمالية، رغم عدم التوصل إلى تعريف دقيق متفق عليه لها، قد أنجزت هيمنة شبه كاملة على الاقتصاد العالمي، وأصبحت الديمقراطية النموذج المعياري، ولو أنها أقل هيمنة في الواقع: لقد أقامت الصين نظاما رأسماليا ناجحا ضخما ولكنها ما زالت تعتمد نظاماً فاشستياً استبداديا.

وعلينا أن نتوصل إلى تعريف أكثر دقة للرأسمالية والديمقراطية قبل أن يصبح بمقدورنا التكهن بما إذا كانتا ستستمران في الهيمنة كنظامين للتجارة والحكم. أولا، هناك أنواع مختلفة من الرأسمالية . ويختلف النوع الأميركي عن الأوروبي، على سبيل المثال، بحيث أن النوع الأوروبي يفرض

© AP Images/Howard Yanes

متظاهران معارضان للحكومة يرفعان يديهما المكبلتين في فنزويلا، حيث أخذت الديمقراطية في التراجع.

قيودا أكثر على تنظيم السوق وتوزيعاً أكثر مساواة للدخل بين المواطنين.

ثانيا، تميل المناقشات المتعلقة بالديمقراطية إلى التركيز على عمليات لمشاركة المواطنين بينما تتجاهل دراسة ما إذا كانت تلك المشاركة تضمن بالفعل نتائج ديمقراطية. وقد وصف خطاب الرئيس إبراهام لنكون في غتسبيرغ في العام 1863 الحرب الأهلية بأنها اختبار لما إذا كانت "حكومة الشعب، من الشعب، ومن أجل الشعب" ستكون قابلة للاستمرار. وكما ألمح لنكون فإن الحكومة من الشعب لا تضمن وجود حكومة من أجل الشعب. ولدى إلقاء لنكولن ذلك الخطاب، كانت الولايات المتحدة قد تمتعت بالفعل بحكومة من الشعب على مدى قرن تقريبا، ومع ذلك فقد تغاضت عن الرق، وكأن السود ليسوا بشرا. كما تغاضت بنفس القدر تقريباً عن حقوق المرأة السياسية.

وعلاوة على ذلك فإن النموذج الدستوري الأميركي يقسم السيادة بين ثلاث سلطات للحكومة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – في حين أن معظم الأنظمة الديمقراطية الأخرى تتبع النموذج البريطاني الأقدم، الذي يركز السيادة في مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب.

تعريف الرأسمالية

في ما يلي محاولة لتقديم تعريف يمكن الأخذ به للرأسمالية، ولإظهار كيفية نشوئها عبر التاريخ، ولاقتراح بعض الشروط المواتية، وربما الأساسية، للديمقراطية.

يعرّف اقتصاديون كثيرون الرأسمالية على أنها تقريبا نظام حقوق ملكية متساو في الامتداد مع الأسواق الحرة لإنتاج واستهلاك السلع والخدمات، محكوم بـ "اليد الخفية"، حسب تعبير آدم سميث الشهير، التي تحدد الأسعار بشكل متناسب مع العرض والطلب.

وأفضّل شخصياً تعريف بعض أساتذة العلوم السياسية للرأسمالية كنظام حكم ينشأ بسماح الدولة لأطراف من غير مسؤولي الدولة بممارسة السلطة الاقتصادية، شرط خضوعهم لمجموعة من الأنظمة والقوانين. وبموجب هذا التعريف، تعتمد الرأسمالية على تفويض الدولة سلطة للاعبين اقتصاديين وعلى القدرة القسرية التي تملكها الدولة لوضع ومراقبة قوانين السوق وفرض تطبيقها في نهاية المطاف. وتنسق آلية تحديد الأسعار العرض والطلب ضمن إطار سوق معين، في ما تفرض يد الحكومة المرئية إطار العمل وتحافظ على بقائه حديثاً لا يتجاوزه الزمن.

وفي حين أن هناك حاجة لمساءلة الدولة حول شرعيتها وتحميلها مسؤوليتها، فإنه من غير الضروري أن تكون مسؤولة أمام حكومة منتخبة ديمقراطيا لكي تزدهر الرأسمالية. ولم تكن البندقية، التي ربما كانت أقدم مثال على الرأسمالية المستدامة (منذ ما قبل العام 1200 على الأقل)، دولة ديمقراطية، بل كانت مملكة دستورية أساسا، حيث شكلت جزرها السبع اتحادا طوعياً يحكمه دوق منتخب.

وقد ظهرت الرأسمالية إلى الوجود قبل ظهور الدول الديمقراطية الكبرى بكثير، ويعتبر أساتذة العلوم السياسية وجود قرارات غير مركزية مبنية على نظام السوق في الاقتصاد متطلباً أساسياً للسلطة السياسية غير المركزية عن طريق الديمقراطية.

ومع أنه يبدو أن الديمقراطية على مستوى المدن تعود إلى أيام الإغريق والرومان القدماء، إلا أنه لم تكن هناك أي دول ديمقراطية قد ظهرت بوضوح قبل ملاحظات دي توكفيل المتعلقة بأميركا، ونموذجه الأميركي هو الحالة الوحيدة التي يمكن للبعض أن يجادل بأن نظامي الحكومة الديمقراطية والرأسمالية تطورا معا فيها منذ حوالي العام 1630.

وقد أقر المؤرخ فيرناند بروديل، الذي أعاد جذور الرأسمالية إلى ما بين العامين 1400 و1800، بأنه لم يتمكن من تعريف الرأسمالية، مع أنه أدرك، وهو أمر مهم، بأنه نظام علاقات اقتصادية يتعارض مع النظام الإقطاعي، وهو نظام آخر للعلاقات الاقتصادية. والمتاجرة بالسلع والخدمات كانت موجودة في سياقات إقطاعية متعددة كتلك التي مارستها إمبراطوريتا

الأزتك والإنكا واليابان إبان حكم الجنرالات العسكري (شوغن) والإمبراطورية الصينية والهند والإمبراطورية العثمانية.

التخلي عن سلطات

تتطلب الرأسمالية حرية الحركة والانتقال وتوظيف العمال والحق في شراء وبيع الأراضي، وهي أمور لم تكن متساوقة مع النظام الإقطاعي. وهي تسلم بأن الفوائد عائد مشروع لرأس المال، وتوفر حق الجهات غير الحكومية في حشد واستخدام رأس المال عن طريق وسائل قانونية كالشراكات وشركات الأسهم المشتركة والشركات الحديثة. وتنطوي جميع هذه الحريات ضمنا ليس على نهاية النظام الإقطاعي فحسب، بل أيضا على استعداد الدولة ذات السيادة للتخلي عن مثل هذه السلطة لأطراف غير حكومية.

ويوضح هذا المفهوم أن الرأسمالية ظهرت في أوروبا قبل ظهورها في الأماكن الأخرى بكثير، باستثناء الولايات المتحدة، حيث أحضر المستوطنون الأوروبيون الأوائل الكثير من الأفكار والمؤسسات معهم.

لماذا ظهرت الرأسمالية في أوروبا؟ ليس هناك جواب واحد على ذلك، ولكن كان من العناصر المهمة والمميزة للتجربة الأوروبية استمرار الحروب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بشكل متواصل دون توقف تقريبا. ووضع هذا التنافس السياسي – الحربي ضغوطا كبيرة على الوحدات السياسية القائمة في أوروبا، التي قدر عددها بحوالي 500 في العام 1500 وانخفض إلى 40 بحلول نهاية الحروب النابليونية في العام 1815 وإلى 25 في العام 1940.

وكما هو الحال بالنسبة للتنافس الاقتصادي في هذه الأيام، كانت فرص بقاء أي كيان سياسي أكبر بكثير إذا كان لديها جيش فعال، وقد ازداد حجم المدافع والجيوش بشكل كبير عبر القرون. وكان من الضروري أن تملك الكيانات السياسية المال أو القدرة على اقتراض المال كي تتمكن من الاستمرار في الوجود. وشكل التخلي عن بعض السلطة إلى التجار وأصحاب المشاريع التجارية مصدراً محتملاً للدخل لأولئك الحكام الذين تقبلوا تلك السلطة اللامركزية. وواجهت الممالك الدستورية التي اقترضت المال بموافقة مجالسها التشريعية (البرلمانات)، كلفة اقتراض أقل بكثير.

ويبدو أن الظرفين اللذين اشترط توفرهما مسبقاً لظهور الرأسمالية عبر التاريخ كانا التهديدات التنافسية للسيادة والحكم الذاتي من ناحية والحكومة التي تواجه المساءلة والمحاسبة من ناحية أخرى. ولم يتوفر أي من الشرطين في اليابان والصين والهند والإمبراطورية العثمانية على مدى قرون.

ويبدو أن الشروط المسبقة الضرورية لظهور الديمقراطية تتضمن سيطرة المسؤولين المنتخبين على العسكريين والشرطة؛ ووجود دولة تحتكر السلطة القسرية، بما في ذلك السلطات القسرية للمحاكم والسلطة لتوفير الأمن للأشخاص والممتلكات؛ ووجود الأسواق للإنتاج والاستهلاك؛ وقبول قيم حركة التنوير الفلسفية، خاصة فكرة أن السلطة السياسية النهائية مخولة إلى مؤسسات أسسها البشر واستنبطت من خلال الاستنتاج البشري.

وهناك عدد من الظروف والشروط المواتية لاستمرار الديمقراطية، بينها ارتفاع الدخل وتجنب عدم المساواة المفرط في كيفية توزع الثروة والسلطة ووجود طبقة وسطى قوية ومعبأة جيدا ومجموعة قوانين أخلاقية مقبولة وموازنة بين مصلحة الأفراد الشخصية ومسؤوليات المواطنة.

ومن الممكن أن تهدد شروط أخرى الديمقراطية. وأحدها هو المصادر الضخمة للدخل غير المكسوب بالجهد أو البراعة، مثل ما يعرف بأجرة المناجم أو حقول البترول (دفع الدول المستهلكة أجرة للدول النامية لاحتفاظها بالمعادن أو البترول في المناجم والحقول وذلك عن طريق رفع سعر السلعة المستخرجة من المنجم أو الحقل لتتضمن تلك الأجرة). ومن الأمثلة على ذلك نيجيريا وفنزويلا. ويصبح الدخل غير المكسوب مصدرا ضخما للثروة والتفضّل لزعماء الحكومة، وبذلك منطلقا لسلطة لا تخضع للمساءلة والمحاسبة.

وتحتاج إقامة الشروط الأساسية لدعم الديمقراطية عقودا طويلة، ويحتمل ألا يعجل البدء قبل الأوان في العملية،كما اتضح في البوسنه وكوسوفو والعراق ولبنان والضفة الغربية. وقد تمتع عدد من الدول الأوروبية، كبريطانيا وهولندا، بأساليب حكم جيدة قبل أن تصبح دولا ديمقراطية بوقت طويل.

ولا تعني الدساتير والانتخابات وحدها وجود ديمقراطية بالضرورية، كما يتضح من نيجيريا وفنزويلا وزمبابوي المعاصرة. ومن الممكن للزعماء المنتخبين التلاعب بالدساتير والانتخابات، وقد يؤدي التركيز على إقامة هذه الجوانب الإجرائية في حكومة من الشعب، في حقيقة الأمر، إلى تأخير نشوئها، ناهيك عن نشوء حكومة من أجل الشعب، وهو أمر أكثر صعوبة.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

اعتماد نهج السوق الحرة بدون إحلال الديمقراطية في الصين

كيلي إس. تساي

© AP Images

جمع مؤسسو مشاريع الأعمال الخاصة الصينيون ثروتهم في ظل حكم الحزب الشيوعي.

تقول كيلي إس. تساي إن على المرء ألا يتوقع ظهور الديمقراطية في الصين في المستقبل القريب، وإن الاقتصاد المزدهر وارتفاع الدخل قد يعززان عوضاً عن ذلك الحكومة الشيوعية المتسمة بالتكيف. وتساي أستاذة في العلوم السياسية بجامعة جونز هوبكنز في بلتيمور بولاية ماريلاند.

لم يكن لدى الصين في العام 1978 حتى إحصائيات رسمية حول الأعمال الخاصة لأنها كانت غير شرعية وتكاد لا تذكر من حيث العدد. وبعد مرور ثلاثة عقود فقط، أصبح القطاع الخاص يمثل المحرك الرئيسي للنمو في الاقتصاد الصيني. وهناك في العام 2008 أكثر من 34 مليون مؤسسة أعمال خاصة، توظف أكثر من 200 مليون شخص وتشكل 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.

ومعدل التقدم المثير للإعجاب للقطاع الخاص أدى بالعديد من المراقبين إلى التكهن بأن البلاد بدأت تولّد طبقة رأسمالية ستطالب بالديمقراطية. ويستند هذا التوقع إلى المنطق القائل بأن طبقة التجار متزايدي الثراء ستطيح بالحكومة الدكتاتورية على أساس "لا ضرائب بدون تمثيل"، مكررة بذلك نمط التطور الديمقراطي في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

إلا أن هذا التفكير التقليدي للعلاقة السببية بين الأسواق الحرة والحرية السياسية لا ينطبق على الوضع في الصين المعاصرة. فرجال الأعمال الذين يطلقون المشاريع التجارية الجديدة لا يطالبون فيها بشكل جماعي بالديمقراطية، في حين تتم مراقبة أو اضطهاد أو نفي الأشخاص الذين يثابرون على انتقاد الحزب الشيوعي بعناد. وبدلا من التحرر السياسي عزز انتشار قوى السوق قدرة النظام الدكتاتوري على التكيف وديمومة نظام الحكم في الصين.

الرأسماليون منقسمون

لا يشكل أصحاب الأعمال الخاصة في الصين "طبقة رأسمالية" مميزة تشترك في هوية ومصالح مشتركة. وللبائعين

© AP Images/Greg Baker

تكيف الحزب الشيوعي الصيني مع الإصلاحات الاقتصادية وازدهر، حتى الآن، في ظلها.

المتجولين على أرصفة الشوارع وأصحاب المطاعم اهتمامات مختلفة عن الأثرياء من أصحاب العقارات وأصحاب الشركات المدرجة على قائمة مجلة فورتشن لأكبر 500 شركة في العالم.

وقد جمع أصحاب الملايين والبلايين الجدد ثرواتهم في ظل النظام السياسي الحالي. أما البائعون المتجولون في الشوارع وأصحاب المصانع العائلية فمشغولون جدا في الكدح في العمل بحيث لا يتبقى لديهم مجال للتفكير بالكيفية التي يمكن من خلالها للتحول الديمقراطي أن يخفف من شكاواهم اليومية.

ولكن حتى الطبقة الوسطى من الرأسماليين – الذين قد يبدو أن أبناءها يشتركون في مصلحة اقتصادية بالمشاركة السياسية لضمان حكم القانون وحماية حقوق الملكية الخاصة – تفتقر إلى أرضية مشتركة. وتحول هوياتهم الاجتماعية والسياسية المتباينة دون قيامهم بعمل جماعي مبني على أساس وحدتهم الطبقية.

وبالنظر للحداثة النسبية لإدخال إصلاحات إيجاد الأسواق في الصين، يضم القطاع الخاص الصيني أشخاصاً من طائفة واسعة من الخلفيات. وبعض مؤسسي المشاريع التجارية الخاصة فلاحون سابقون هجروا أعمالهم الزراعية التعاونية لإقامة أعمال تجارية في مستهل مرحلة الإصلاح. والبعض موظفون سابقون في الدولة انضموا إلى القطاع الخاص لأنهم سرّحوا من وظائفهم أو لأنهم عاطلون عن العمل. والبعض الآخر من المفكرين المهمشين أو البيروقراطيين السابقين المستائين من الوضع الذين تخلوا عن السياسة للحصول على دخل محترم. وبين مؤسسي المشاريع التجارية عدد كبير من أعضاء الحزب الشيوعي الذين استغلوا روابطهم السياسية للحصول على أفضلية في الحصول على القروض والائتمانات المصرفية والأراضي وغيرها من أصول الدولة.

وتحول هذه الأنواع من الاختلافات دون تشكيل الطبقات ودون العمل الجماعي المستند إلى الوحدة الطبقية. والحقيقة هي أن قليلين جدا من مؤسسي المشاريع التجارية يعتبرون أنفسهم "رأسماليين"، وهم يفضلون عوضاً عن ذلك التعريف بأنفسهم على أساس مهنهم السابقة.

الصين مشرذمة

من الممكن المجادلة بأن الطبقة الرأسمالية المقسمة في الصين هي مجرد ظاهرة مؤقتة. وربما قام الجيل القادم من مؤسسي المشاريع التجارية الخاصة بتطوير مزيد من التماسك كطبقة وربما قرروا أن نوعاً من النظام الديمقراطي سيكون أفضل لخدمة مصالحهم. وقد يتحدون ليبدأوا تحولاً ديمقراطيا. ومع أن هذا السيناريو معقول ظاهريا إلا أنه ما زال غير مقنع.

فأولا، تشير أكثرية مؤسسي أصحاب المشاريع التجارية الذين تستطلع دراساتي آراؤهم إلى أنهم يفضلون أن يكون أطفالهم – أو عادة طفل واحد – متعلمين جيدا ومهنيين وموظفين أو مسؤولين حكوميين بدلا من أصحاب أعمال كادحين. وفي معظم الحالات، لا يطمح رأسماليو هذه الأيام باستمرارية على امتداد الأجيال لمشاريعهم التجارية. وإلى المدى الذي ينجح فيه الآباء من مؤسسي المشاريع التجارية في تحقيق ما يصبون إليه، فإن الربح الخاص مجرد وسيلة انتقالية لتحقيق شكل يحظى باحترام أكبر لكسب الرزق. وإلى المدى الذي تنقل فيه مؤسسات الأعمال الخاصة في هذه الأيام إلى الجيل التالي – الذي سيكون أقلية ضئيلة بالنظر للتحول العالي في تسجيلات مؤسسات الأعمال – ما زال من غير المحتمل أن يندمجوا ويلتحموا في قوة سياسية مؤيدة للديمقراطية.

ولدى الرأسماليين الذين يعملون في نفس القطاعات وبنفس حجم العمل شكاوى وآراء سياسية متباينة بسبب التباين المحلي في البيئات السياسية نحو القطاع الخاص. وكما أن هويات أصحاب الأعمال في الصين تتباين بشكل مهم على أساس خلفياتهم الاجتماعية، فإن تجاربهم العملية الفعلية تتفاوت أيضا إقليميا.

وبعض المناطق معروفة بتقديم ظروف مواتية بشكل خاص للأعمال الخاصة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك وينجو في إقليم جيجيانغ الساحلي الجنوبي. فقبل فترة طويلة من سماح الحكومة المركزية قانونياً بالأعمال التجارية، سمح المسؤولون المحليون في وينجو لمزارعي الإقليم المعدمين بتشغيل مؤسسات للبيع بالتجزئة ومصانع صغيرة.

وفي المقابل، قامت مناطق أخرى بشكل منتظم بالتمييز ضد رأس المال الخاص طوال فترة الإصلاح. وكانت الحكومات المحلية في المناطق التي ورثت قطاعات حكومية أو تعاونية ضخمة من عهد ماو (1949 – 1976) أكثر تردداً في السماح لمؤسسي مشاريع الأعمال الخاصة بالحصول على الموارد الأساسية (كقروض البنوك) اللازمة لتشغيل أعمالهم. وعلى نحو مماثل، تواصل المناطق التي حصلت على دعم كبير من الاستثمارات المباشرة الأجنبية معاملة المستثمرين الأجانب بطريقة أفضل من معاملتها لنظرائهم المحليين.

وهكذا فإن الرأسماليين في الصين يواجهون أنواعا مختلفة من التحديات اعتمادا على جزء البلد الذي يعملون فيه، وتتفاوت قدرتهم على التأثير على السياسة طبقا لذلك. وتعمل اللجان التجارية المنظمة بصورة مستقلة في وينجو بنشاط للدفاع عن أعضائها، بينما تهيمن الحكومة على لجان مؤسسات الأعمال في مناطق أخرى مما يجعلها أقل فائدة لأصحاب الأعمال. ومن هذا المفهوم، فإن الشرذمة الديموغرافية الداخلية للرأسماليين تنعكس أيضاً بنفس الصورة في تنوع مناطق النشاطات الاقتصادية الخاصة. وإذا أصبح مؤسسو مشاريع الأعمال الخاصة المستاؤون من الأوضاع في منطقة معينة أكثر جزماً في مطالبهم السياسية، فإنهم سيواجهون عندئذ صعوبات في كسب تأييد مناطق البلد المختلفة لمطالبهم.

المعارضة المقموعة

ليس مؤسسو مشاريع الأعمال الخاصة الفئة الوحيدة في المجتمع الصيني التي تواجه قيودا إقليمية على العمل السياسي المنظم. فالمزارعون والعمال والمفكرون الذين لديهم مظالم يواجهون تحديات مماثلة في تعبئة الدعم من المناطق المختلفة.

وقد ازدادت أعداد الاحتجاجات والمظاهرات الضخمة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة: تشير الإحصائيات الرسمية إلى حدوث 58,000 احتجاج في العام 2003 و75,000 في العام 2004 و87,000 في العام 2005. ومع أن ازدياد تنقل السكان من منطقة إلى أخرى وانتشار تكنولوجيات الاتصالات قد قضت على بعض الحواجز التنظيمية التي كانت قائمة في عصر ما قبل الإصلاح فإن هذه الاحتجاجات ظلت مقتصرة على مناطق معينة.

والحركة الوحيدة التي شكلت تحديا محتملاً لنظام الحكم كانت حزب الديمقراطية الصيني الذي لم يعمر طويلا. وقد تم تأسيس لجان حزبية محلية لحزب الديمقراطية الصيني في العام 1998 في 24 إقليما ومدينة. إلا أن السلطات قامت على الفور باحتجاز أو اعتقال أو نفي زعماء الحزب، مما أدى بالفعل إلى إحباط أي جهود إضافية لتأسيس حزب ديمقراطي صيني على مستوى مركزي.

وتقدم الإجراءات الصارمة اللاحقة التي اتخذت ضد ممارسي فالون غونغ في العامين 1999 – 2000، وحجر المواطنين خلال اندلاع مرض متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد الشديدة (سارس) في العام 2003، والقمع السريع للمحتجين التبتيين في العام 2008، تقدم جميعها دليلا آخر على أن بيجين ما زالت محتفظة بالقدرة على السيطرة على سكانها خلال أوقات الأزمات.

المرونة الشيوعية

يرى المراقبون الذين يتوقعون تحولا ديمقراطيا في الصين أن انتشار قوى السوق مرتبط بطائفة من العواقب المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك ازدياد التفاوت في الدخل بشكل واضح وازدياد الفرص للفساد الرسمي. ومع أن وقوع الاحتجاجات في ازدياد فإن الرأسماليين، الطبقة المتوقعة لجلب الديمقراطية، غائبون بشكل واضح عن هذا الجيشان المعبر عن السخط. وعلاوة على ذلك فإن قلة من الاحتجاجات كانت مخصصة لتحدي احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة السياسية. وحتى محاولة تأسيس حزب الديمقراطية الصيني حدثت عبر القنوات الإدارية العادية، أي ضمن قواعد النظام السياسي الحالي.

وقد ولدت إصلاحات السوق في الصين تحت الحكم الدكتاتوري، في نهاية المطاف، معدلات نمو اقتصادية عالية بشكل لم يكن متوقعا، عادت بالفائدة على قطاعات كبيرة من المجتمع. ولا يميل المستفيدون من هذا الشكل الرأسمالي الدكتاتوري إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية التي قد تزعزع استقرار المجتمع وتهدد النمو المستمر.

وعلاوة على ذلك، أظهر الحزب الشيوعي الصيني طوال تاريخه الممتد عبر 87 عاما قدرة غير عادية على إعادة تحديد هويته وإعادة تنشيط نفسه عن طريق تحولات كبيرة مثيرة في العقيدة وفي تشكيل العضوية وأهداف السياسات.وقد أثبت التحول التكيفي نحو نهج السوق حتى الآن أنه مصدر شرعية الحزب بدلا من سقوطه. ولهذه الأسباب، تواصل الصين المعاصرة التملص من الربط الشعبي بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

الأسواق الحرة والديمقراطية: التجربة الكوبية

أوسكار إيسبينوزا تشيب

© AP Images

في العام ١٩٥٩ بدأ فيديل كاسترو نظام حكم قمعيا جلب كارثة لكوبا.

يقول الاقتصادي الكوبي المنشق أوسكار إيسبينوزا تشيب إن عقودا من القمع من قبل حكومة مركزية أدت إلى سحق *الاقتصاد الكوبي. ويضيف أنه بدون حرية لن يتمكن الشعب الكوبي من التنافس في الاقتصاد الآخذ في العولمة.*

بعد قرابة 50 عاما من الحكم الدكتاتوري في كوبا كان لانعدام الحرية – خاصة انتهاك حرية الحركة في السوق – آثار مدمرة على جميع جوانب المجتمع الكوبي. وقد تحولت العملية التي بدأت في العام 1959 وأوجدت الكثير جداً من الأوهام المضللة، مع مرور الوقت، إلى نظام قمعي عرقل تقدم البلاد.

وتم، من خلال استخدام ذريعة إقامة نظام "للتنمية المنسجمة والمتناسبة"، استبدال السوق الحرة في البلاد بآلية تخطيط مركزية تم نسخها عن الاتحاد السوفييتي، تستند إلى تصلب قاس أوجد تشوهات متعددة وتبديدا هائلا للموارد. واستمرت هذه الحالة حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي بفضل الإعانات الرسمية الهائلة، التي أغرقت المجتمع الكوبي في النهاية في أسوأ أزمة في تاريخه، وهي حالة لم يتم التغلب عليها حتى الآن.

وقد يسأل المرء: ما هو السبب الأصلي لإلغاء السوق الحرة في البلاد كالأداة الأساسية لتوزيع الموارد، واستبدالها بتخطيط مركزي بيروقراطي؟ ولماذا يتم الاحتفاظ بهذا النظام رغم الفشل المتكرر للنظام المركزي؟ والجواب على هذين السؤالين هو أن النظام يقوم على أساس مصالح مجموعة من الناس الذين يقتصر سعيهم على الاحتفاظ بالسلطة المطلقة على المجتمع الكوبي. ومنفعية هذا النظام السياسية واضحة لتحقيق هذه الأهداف الدكتاتورية، بصرف النظر عن مستويات البؤس والتخلف والانحطاط التي تنتجها.

الحرية الاقتصادية المفقودة

يظهر التوضيح نفسه أسباب المصادرات الجماعية للممتلكات في كوبا، وهي أكثر بكثير من تلك التي حدثت في الدول الأخرى التي تعاني من الأنظمة المركزية، وأيضا أسباب محاولات التخلص من جميع آثار الحرية الاقتصادية. فقد استهدفت هذه الاستراتيجية ممارسة سيطرة صارمة على السكان عن طريق تحويل المواطنين إلى كيانات بدون حقوق، تعتمد بشكل كلي على دولة كليّة القوة.

© AP Images

الجنرال راؤول كاسترو، الذي خلف أخاه، ألمح إلى تغييرات، على الأقل بالنسبة للاقتصاد الكوبي.

وكانت العواقب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية كارثية لكوبا، دون ذكر الضرر الذي لحق بالقيم الروحية للشعب، التي تراجعت بشدة بسبب أزمة لا تعرف نهايتها. ولا بد من أن يضاف إلى ذلك اعتماد هائل وخطير على فنزويلا.

وعلى المستوى الاقتصادي، أثرت عملية التراجع الرأسمالي الإنساني والمادي على المجتمع ككل. وأصبحت كوبا، التي كانت دولة غنية وتعتمد على نفسها زراعيا في الماضي، حسب البيانات الرسمية، أصبحت تستورد اليوم 84 بالمائة من احتياجاتها الغذائية الأساسية، معظمها من الولايات المتحدة.

وأصبح البلد الذي كان مؤمن السكر الرئيسي للعالم يشتري الآن السكر من الخارج. وتحدث هذه الاضطرابات بينما يظل أكثر من 50 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة مهجوراً يغطيه نبات العليق. وفي الوقت ذاته، ونتيجة للأجور المنخفضة، حوالي 20 دولارا في الشهر، بالمعدل، يضطر السكان إلى ارتكاب الجرائم من أجل البقاء. ونتيجة لذلك، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، أصبحت كوبا الدولة التي يوجد فيها أعلى عدد من نزلاء السجون في العالم بالنسبة لعدد سكانها.

تلميح إلى التغيير

تمثل كوبا مثالا كئيباً محزناً على عواقب عدم التمتع بالحرية. وقد يزداد تراجع كوبا فيما تعالج بقية دول العالم أمر العولمة وتكامل السوق. وبينما تولّد هذه القوى احتمالات تنموية هائلة فإنها تتطلب أيضا زيادة كبيرة في القدرة على التنافس، حيث تلعب الكفاءة والإنتاجية والإبداع دورا متزايد الأهمية. ومن المستحيل تشجيع هذه العوامل في المجتمعات التي يحكمها الخوف، وحيث تمنع حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها وحرية التعبير عن الرأي، مما يحول دون المناقشة والتبادل الحر للأفكار اللازمين لتحديد خيارات أفضل لتحقيق التقدم.

والوضع واضح جداً إلى درجة أصبح المرء يسمع مغعها حتى من داخل الحكومة الكوبية نفسها أصواتا، مهما كانت مترددة ومشوشة، مؤيدة لإدخال تعديلات جذرية هيكلية وتغييرات مفاهيمية على النظام، خاصة في الاقتصاد. ويمكن العثور على هذه التلميحات في الخطب التي يلقيها الجنرال راؤول كاسترو، الذي أصبح في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير، 2008 رئيسا لمجلس الدولة ورئيسا لمجلس الوزراء.

وربما بدأت التغييرات التي تم التلميح إليها عملية تدريجية نحو الإصلاحات، جالبة الحرية للشعب الكوبي. أما إذا أحبطت الآمال التي تم إنعاشها أخيراً مرة أخرى فإن عدم الاستقرار الاجتماعي سيكون النتيجة المحتملة لذلك.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

الديمقراطية والاقتصاد الحر والثقة

وليام أ. راينش

© AP Images/Alexander Zemlianichenko

فيما تتراجع الديمقراطية في روسيا يتراجع أيضا تنافس السوق الحرة في بعض القطاعات.

يقول وليام أ. راينش إن الأسواق الحرة تميل إلى تعزيز الديمقراطية، وإن الديمقراطية تعزز أحيانا الأسواق الحرة، ولكنها لا تفعل ذلك في أحيان أخرى. وراينش هو رئيس مجلس التجارة الخارجية القومي وعضو في لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأميركية – الصينية، وهي لجنة استشارية.

عندما يلقي المرء نظرة على العالم في هذه الأيام، يجد أن الكثير من أكثر الدول ازدهارا تتمتع أيضا بأكثر الأنظمة الديمقراطية ديناميكية. فالدول مثل تشيلي وإيرلندا والولايات المتحدة ديمقراطيات نابضة بالحيوية والنشاط وتتمتع بأسواق حرة إلى حد كبير. والدول مثل بورما وكوريا الشمالية تتصف بكونها دولا دكتاتورية وذات اقتصاديات صارمة وتدار من الأعلى.

ومع أن هناك استثناءات لأي قاعدة فإن الحريتين الاقتصادية والسياسية تميلان إلى أن تسيرا معاً يداً بيد. وفي كثير من الحالات، يكون انخراط دولة ما في العالم مؤشرا مهما على الحريتين الاقتصادية والسياسية.

ويشكل التعاطي الاقتصادي العالمي بشكل خاص أساساً مهماً للديمقراطية. فالتجارة والتنافس يشجعان النمو، الذي يعزز الثروة ويوجد طبقة متوسطة أكبر حجما. وتطالب هذه الطبقة المتوسطة الأكبر حجما، بدورها، بالمزيد من الحكومة التي لا يعود بمقدورها عندئذ الاعتماد على دعم زمر النخب الصغيرة. وفي الوقت ذاته، تكشف التجارة مواطن الضعف في المشاريع المتضخمة التي تديرها الحكومة، مما يزيد من الحد من قدرة المسؤولين الحكوميين على التفضّل على الموالين لهم بالوظائف والمن عليهم بالخدمات.

ويعزز اليأس الاقتصادي، من ناحية أخرى، الأوضاع التي يمكن أن يتحول فيها زعماء الدهماء إلى دكتاتوريين، كما أظهرت الفترة بين الحربين العالميتين بوضوح شديد. وقد أدرك الرئيس هاري ترومان ووزير الخارجية جورج مارشال هذا الأمر، عندما وضعا بعد الحرب العالمية الثانية خطة لإعادة بناء أوروبا. وقال مارشال إن "إحياء اقتصاد يؤدي وظيفته" من شأنه أن "يفسح المجال لنشوء الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يمكن للمؤسسات الحرة أن تتواجد فيها".

وبالإضافة إلى إيجاد اقتصاد مزدهر، فإن التعاطي المتزايد مع مؤسسات الأعمال العالمية التجارية يمكنه أن يدعم أيضا

المثل الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يمنع القانون الشركات العالمية في كثير من الحالات من تقديم الرشاوى أو الانخراط في ممارسات فاسدة.

وعلاوة على ذلك، تقر شركات كثيرة وبشكل تطوعي مواثيق سلوك داخلية أو تعلن موافقتها على الالتزام باتفاقيات تتعلق بسلوك الشركات، كمبادئ سليفان العالمية واتفاق الأمم المتحدة العالمي. وكلما ازداد السماح لمثل هذه الشركات بالتعاطي مع العالم عن طريق التجارة والتنافس، كلما قل تمكن البيروقراطيين أو الزعماء الحزبيين من دعم أنفسهم والمحافظة على مناصبهم أو تغذية الجهاز الحكومي عن طريق الممارسات المريبة أو الفاسدة.

© AP Images/John McConnico

مواطنون ينتظرون دورهم للإدلاء بأصواتهم في الدانمارك، وهي دولة تجمع بين الأسواق الحرة القوية والثقة الاجتماعية.

مسؤولية الشركات الاجتماعية

هناك فائدة سياسية مهمة أخرى تنجم في هذه الأيام عن مشاركة الشركات العالمية في الاقتصاديات المحلية. فقد وضعت مؤسسات أعمال كثيرة برامج مسؤولية اجتماعية للشركات لدعم المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وفي عدد من الحالات، لا ترتبط هذه الجهود مباشرة بعمل أساسي ولكنها تركز بدلا من ذلك على تحسين المؤسسات المحلية.

وينطبق ذلك بشكل خاص في إفريقيا، حيث أسست شركات متعددة الجنسيات برامج علاج للمصابين بنقص المناعة المكتسب/الإيدز، وأنشأت برامج إعادة توطين لفترات ما بعد النزاعات المسلحة، وأقامت مؤسسات لتقديم القروض بالغة الصغر. فقد أقامت شركة جنرال إليكتريك، على سبيل المثال، شراكة مع الاقتصادي الخبير في شؤون التنمية جيفري ساكس لبناء مجموعة من المستشفيات في عشر دول في إفريقيا، مستخدمة تكنولوجيا جنرال إليكتريك ومتطوعين من الشركة لتحسين تقديم الرعاية الصحية في المناطق الريفية. وتساعد هذه المشاريع في تعزيز المجتمع المدني وفي التشجيع إلى حد أكبر على إقامة مؤسسات حرة.

وبشكل عام إلى حد أكبر، يعزز التنافس الاقتصادي العالمي التعاطي بشكل أكبر مع العالم، مما يؤدي بشكل حتمي إلى تبادل المعلومات والأفكار والقيم الديمقراطية. وقد أدرك الرؤساء الأميركيون، من فرانكلين روزفلت إلى جون إف. كنيدي إلى رونالد ريغان فوائد الأسواق الحرة والتعاطي مع العالم غير الملموسة في مجال تشجيع الديمقراطية في الخارج.

وفي الآونة الأخيرة، اتفق الرئيسان بيل كلينتون وجورج دبليو. بوش على أن ضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية سيكون مفيداً للديمقراطية. وقال كلينتون "عندما يتمتع الأفراد بالقدرة ليس فقط على الحلم وإنما أيضاً على تحقيق أحلامهم، سوف يطالبون بأن يكون لرأيهم دور أكبر." وأضاف بوش أن "الحرية الاقتصادية تخلق عادات الحرية"، وفيما يتعلق بالصين، فإن "أعظم صادراتنا ليس المواد الغذائية أو الأفلام السينمائية أو حتى الطائرات. إن أعظم صادراتنا هو الحرية".

وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تصدران إلى الاتحاد السوفياتي السابق قبل فترة لم يمر عليها زمن طويل المفاهيم والمثل الأميركية العليا عن طريق موسيقى الروك والكتب والتلفزيون. وفي العام 1987 أحيا بيلي جول حفلات غنائية أمام جماهير في موسكو ولينينغراد، قائلاً للشعب السوفييتي "إن ما يحدث في بلادكم الآن يشبه إلى حد كبير ما حدث في بلادي في فترة الستينيات". وتعني الأسواق الأكثر حرية في هذه الأيام حرية الوصول إلى الإنترنت والهواتف الخليوية والنصوص الهاتفية القصيرة التي تعجل في نشر المعلومات والإشاعات والأخبار بطرق يصعب على أي حكومة التحكم فيها. والمشاركة في نظام المعلومات العالمية والنظام الاقتصادي أمر يفيد الديمقراطية.

ولكن هل تفيد الديمقراطية التجارة الحرة؟

لعل هذا سؤال أكثر تعقيدا، إلا أن هناك أمراً واضحاً تماما، وهو أنه من النادر أن يتقبل الدكتاتوريون الأسواق الحرة ويتبنوها. وبورما وكوبا وليبيا وكوريا الشمالية وزمبابوي هي أقل دول العالم تطبيقا لنظام الاقتصاد الحر، بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2008 الذي تصدره جريدة وول ستريت جورنال ومؤسسة هيريتيج. ويشجع نوع السلطة المركزة التي تسمح لهذه الأنظمة الاقتصادية بالبقاء، وجود اقتصاد مركزي يدار من الأعلى ويكافئ الأشخاص الموالين لنظام الحكم ويعاقب الأشخاص غير الموالين له.

وقد أسهمت أنظمة الحكم الديمقراطية بالتأكيد في تعزيز الأسواق الحرة في الولايات المتحدة وحول العالم. وعلى مدى

أكثر من 60 عاما أسهمت الولايات المتحدة في صياغة ودعم نظام عالمي تحرري يستند إلى التجارة الحرة والأسواق العالمية المستقرة. وخلال الفترة نفسها تقريبا قلصت أوروبا حواجزها الاقتصادية وحسنت فعالية أسواق العمل فيها على أثر انتشار الديمقراطية عبر القارة.

© AP Images

تتاح للصينيين بانفتاحهم على الأسواق العالمية فرصة للانفتاح على الأفكار.

الأسواق الحرة والاستقرار

لكن الانتخابات الحرة النزيهة وحدها لا تشجع بالضرورة الأسواق الحرة. وإحدى المشاكل هي أن عددا متزايدا من الأنظمة الاستبدادية، حيث يسيطر حزب واحد على الحكومة والاقتصاد وحيث لا توجد معارضة نشطة، تتظاهر بأنها ديمقراطية. ومن الأمثلة الجيدة على دولة تتراجع فيها الديمقراطية روسيا تحت حكم فلاديمير بوتين، الرئيس السابق ورئيس الوزراء الحالي. ففي الوقت الذي زاد فيه بوتين سيطرته على البلد، أكدت موسكو تحكمها المتزايد في الاقتصاد، موسعة نفوذها في المشاريع التجارية التي تملكها الدولة مثل غازبروم ومستخدمة نفوذها الاقتصادي لإرسال رسائل سياسية إلى جيرانها وإلى العالم.

وتفتقر حكومات ديمقراطية أخرى إلى المؤسسات والدعم لتشجيع الأسواق الحرة. فالحكومات الناشئة في أماكن مثل العراق والضفة الغربية وغزة، حيث تشكل مسألة الاستقرار والأمن الأساسيين قضية مستمرة، لا توجد لديها هيكليات أو مؤسسات أدوات الحكم والأمن لتعزيز الأسواق الحرة بطرق ذات معنى.

ولا يشكل التراجع عن السوق الحرة، حتى في بعض الديمقراطيات الأكثر ترسخا، أمراً غير عادي. ففي أميركا اللاتينية، تم في السنوات الأخيرة انتخاب عدد من السياسيين على أساس برامج سياسية لا تهدف إلا إلى اجتذاب دعم الجماهير، وفي البعض الحالات على أساس برامج اشتراكية. وفي الولايات المتحدة، تظهر الاستطلاعات تضاؤل الدعم للتجارة الحرة، بينما أدت أزمة رهونات العقارات المنزلية إلى بروز تساؤلات حول العواقب الناجمة عن الأسواق الحرة التي لا تخضع لإشراف وقوانين تنظيمية كافيين.

ويبدو أن الديمقراطية تكون على أكثر ما يمكن أن تكون عليه قدرة على تعزيز الأسواق الحرة حين تتواجد معها مؤسسات محلية قوية وثقة اجتماعية. ولدى الدانمرك واحد من أكثر النظم الاقتصادية انفتاحاً في العالم كما أنها ديمقراطية نموذجية، ولكنها تتبنى أيضا ميثاقاً اجتماعيا فريدا يعرف باسم "الأمان المرن"، وهو نظام استغرق تعديله وتنقيحه أكثر من قرن وينفق بسخاء على البرامج الاجتماعية والتدريب والمساعدات.

ونتيجة هذا الحل الوسط التوافقي هي أن الدانمركيين يؤمنون بقوة بنظام الاقتصاد الحر والتجارة العالمية – حتى أن النقابات نفسها تتقبل فكرة نقل الأعمال والخدمات إلى الخارج. ويشير المؤلف روبرت كتنر، الذي قام بتحليل الحل الوسط الدانمركي الموفق بين الأسواق الحرة والاستقرار الاجتماعي، إلى أن هذا النوع من المقايضات والاتفاقات " يجب أن ينمو في تربته السياسية الخاصة به".

والعنصر الأساسي الضروري لتشجيع نمو الديمقراطية والحرية الاقتصادية هو تعزيز المؤسسات المحلية التي تستند إليها الاثنتان.

ويتعين على الولايات المتحدة وحلفائها والمؤسسات الدولية أن تواصل تشجيع حكم القانون، والأنظمة القضائية المستقلة والشفافة، والاستثمارات المالية المثمرة، والتقيد بحقوق الإنسان العالمية والالتزامات القانونية من أجل ترجيح عمل الحكومات، مهما كانت هيكليتها، بشكل نزيه وإنساني وشفاف.

وفي الوقت ذاته، يمكن للحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال الخاصة كلها أن تلعب دورا في تعزيز المؤسسات المحلية ومجموعات المجتمع المدني التي تعزز الديمقراطية وتدعم الحريات الفردية.

وعلينا أن نتعاطى بنشاط وفعالية مع العالم مستخدمين جميع الأدوات المتوفرة لدينا، وخاصة عن طريق التجارة والدبلوماسية. وإذا ما فعلنا ذلك فسوف تتاح لنا فرصة لمساعدة الناس في مختلف أنحاء العالم على أن يصبحوا أكثر حرية وازدهارا وأمنا.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

اقتصاد السوق بدون ديمقراطية في الخليج

جان فرانسوا سيزنيك

© AP Images

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي مراكز عالية نسبيا في مجال الأسواق الحرة، ولكنها تحتل مراكز منخفضة نسبيا في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

دول الخليج أسواق حرة في غالبيتها إلا أنه لا يوجد لديها انتخابات حرة، كما يقول جان – فرانسوا سيزنيك. ويضيف أن الحكام يتقاسمون الفوائد الناجمة عن التوسع الاقتصادي (مع الشعب) ولكن ليس السلطة السياسية. وسيزنيك أستاذ مشارك زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتان في واشنطن.

يبدو أن اقتصاديات السوق تزدهر في دول غير ديمقراطية معينة، ومع ذلك لا يبدو أنها تدفع هذه الدول نحو الديمقراطية. ولنأخذ على سبيل المثال الدول الست التي تشكل مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

تسجل دول الخليج نتائج ضعيفة في مقياس فريدوم هاوس للحرية في العالم الذي يمنح الدول درجات تتراوح من 1 إلى 7، بحيث يشير رقم 1 إلى أكثر الدول حرية. فقد حصلت المملكة العربية السعودية على 6,5 بسبب الحقوق المدنية والسياسية المحدودة فيها. وسجلت الكويت أعلى مرتبة بين الدول الست، وإن كانت لم تحصل سوى على رقم 4 في معيار فريدم هاوس. وتجري الكويت انتخابات تنافسية حرة لمجلس الأمة كما يتمتع مواطنوها بحرية التعبير، ولكن كون الأسرة الحاكمة هي المرجع الأعلى وصاحبة السلطة السياسية المطلقة أمر لا جدال حوله.

إلا أن دول الخليج، وفق مقاييس معينة، بين الدول التي تملك أكثر الأسواق حرية في العالم.

وجميع دول الخليج دول تعتمد نظام اقتصاد السوق. وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الثالث والعشرين العالي نسبيا على لائحة البنك الدولي للدول التي تجري فيها الأعمال التجارية

يجسد مركز دبي المالي الدولي انفتاح دول الخليج على الاستثمار.

بيسر. وجميع دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ولدى عمان والبحرين اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة. والتعرفات الجمركية في هذه الدول منخفضة.

ولا تفرض أي من هذه الدول ضريبة على الدخل. والفساد في التعاملات اليومية لا يتجاوز الحد الأدنى. وتعدّ البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسات إقراض عصرية محنكة. والقيود المفروضة على بيع السلع محدودة، باستثناء المنتجات الممنوعة لأسباب دينية كلحم الخنزير والمشروبات الكحولية.

وتعكف دول الخليج أيضا على تحديث هياكلها وقوانينها الاقتصادية لجذب الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية على السواء. ويمكن لشركة أجنبية الآن أن تمتلك 100 بالمائة من جميع مشاريعها في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تستطيع إعادة أرباحها بحرية إلى مقرها الأصلي، وتبيع أصولها كما تشاء، وتدفع ضرائب شركات منخفضة نسبيا.

وتشهد اقتصاديات دول الخليج ازدهارا كبيرا. وهي تسعى، أثناء تحركها نحو تقليص اعتمادها على النفط أو الغاز، إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من ميزاتها المتمثلة بطاقة منخفضة الكلفة ووفرة في رأس المال وموقع استراتيجي.

وهي تنتج بالفعل حوالي 12 بالمائة من جميع المنتجات الكيماوية والأسمدة في العالم. كما تنتج بشكل متزايد المنتجات الكيماوية الأكثر تقدماً وتطوراً كالمواد البلاستيكية المستندة إلى الإثيلين. وقد أصبحت، بفضل حصولها على الكهرباء بأسعار رخيصة، منتجاً كبيراً للألومنيوم وربما نجحت، نظراً لكون المملكة العربية السعودية ستصبح قادرة على الحصول على البوكسيت (الصخر الذي يستخرج منه الألومنيوم) في المستقبل، في التوصل إلى إنتاج 20 بالمائة من مجمل إنتاج العالم من الألومنيوم قبل العام 2020.

قيود على الأسواق الحرة

هناك قيود تحد من الالتزام التام بالأسواق الحرة بطبيعة الحال. وليس من السهل فرض تنفيذ العقود نظراً لتباين الأعراف القانونية المختلفة المتبعة وقلة عدد القضاة الذين يلمّون بالممارسات القانونية العالمية.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية، تقوم دول الخليج بإنفاق مئات البلايين من الدولارات على مشاريع البنية التحتية وعلى بناء المدن الصناعية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

ومعظم شركات المنتجات الكيماوية والمعادن الكبيرة جدا العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الأيام هي شركات تملكها دولها، مع أنها تدار كالشركات الغربية الكبيرة بحد أدنى من التدخل الحكومي. فشركة سابك، على سبيل المثال، هي أكثر الشركات الكيماوية تحقيقاً للربح في العالم وأسرع الشركات الكيماوية نمواً في العالم وتحصل على المواد الخام بأقل سعر. كما أنها بدأت تتحول إلى مصدر رئيسي ضخم للأبحاث والتطوير والإنتاج، وهي كنظيرتها النفطية أرامكو السعودية، تدرب وتستخدم السعوديين لإنشاء صناعات تستند إلى المعرفة في المملكة.

إلا أن نجاح الشركات المملوكة للدولة يتم نتيجة، ويؤدي إلى، شوائب معينة. فمديرو هذه الشركات يصرون على أنه ينبغي ألا يشاركهم موادهم الخام رخيصة الثمن أي منافس محلي لهم. وهكذا، فإن المشاريع الحكومية الضخمة توفر فرص العمل للقطاع الخاص في الاقتصاد ولكنها تضع، في نفس الوقت، قيوداً على تحول منافسيها في القطاع الخاص إلى شركات كبيرة جدا.

وبطبيعة الحال فإن بعض الجهات في مجلس التعاون الخليجي تقاوم الأسواق الحرة، بما في ذلك الصناعيون التقليديون والتجار. كما أن السلفيين المحافظين دينيا يمارسون الضغط ضد الأسواق الحرة، خشية أن يشجع الاقتصاد الحر المنفتح على انتشار طراز الممارسات والتعليم الغربي على نطاق واسع.

تقاسم الثروة، وليس السلطة

سعت حكومات دول الخليج، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية الطموحة، إلى تقاسم الثروة، ولكن ليس السلطة

© AP Images/Kamran Jebreili

البناء ذو الطابع الغربي، ولكن ليس الديمقراطية على الطراز الغربي، آخذ في الازدياد في دبي.

السياسية، مع شعوبها.

واستخدمت السلطات السعودية البورصة لتقاسم الثروة. والكثير من الشركات الـ115 التي يتم التداول بأسهمها في السوق المالية، هي شركات تسيطر عليها الدولة كما أنها عادة مربحة جدا. وتبيع هذه الشركات ربما 30 بالمائة من رأسمالها كأسهم في سوق البورصة. ويحصل السعوديون الذين يستثمرون في هذه الشركات المملوكة للدولة على إيرادات جيدة وارتفاع في قيمة الاستثمارات المأمونة. كما أن هيئة السوق المالية السعودية تضمن كون جميع الشركات المدرجة غير زائفة أو مخادعة وتضمن توفر إتاحة فرصة شراء الأسهم للمستثمرين الصغار. ويملك 50 بالمائة من السعوديين في هذه الأيام أسهما، وبالتالي لهم مصلحة في تنمية المملكة.

إلا أن حكومات الخليج تخشى من أن تؤدي مشاركة شعوبها في السلطة السياسية إلى وضع نهاية سريعة للتنمية. وقد أسفرت الانتخابات الحرة القليلة في الخليج عن فوز السلفيين بأغلبية مطلقة. ولموازنة مكاسب السلفيين قام ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي بتعيين مجالس شورى، تتألف من تكنوقراطيين يمنحون السياسة الاقتصادية والقوانين غير المثيرة للجدل موافقة من مشاركين من الشعب.

ويظهر عدم وجود استقلال قضائي انقساما آخر في دول الخليج بين تشاطر الثروة وتشاطر السلطة السياسية. ويحكم القضاة المعينون من قبل الحكومة في قضايا الأحوال الشخصية والجنائية التي تتمسك قوانينها بأصول التشريع الإسلامي، ولكنهم يفتقرون إلى الكفاءة في القانون التجاري. وقد أنشأ السعوديون نظاما قضائيا موازيا يعرف بديوان المظالم للبت في القضايا التجارية.

إلا أن أصحاب النفوذ يظلون بعيدين عن متناول المحاكم. ولا ينظر ديوان المظالم السعودي في النزاعات التي تشمل الأمراء والمسؤولين الحكوميين. ويندر أن يحكم في مثل هذه القضايا على أساس حقوق الخصوم القانونية المجردة.

ولم يفعل نمو الأسواق الحرة، التي شجعتها أنظمة حكم الفرد مطلق السلطة كما عرقلتها، لم يفعل شيئا يذكر لإحداث الإصلاح السياسي في دول الخليج. وتستمر اقتصاديات السوق الحرة نتيجة دعم الحكام ذوي السلطة السياسية المطلقة التي لا خلاف حولها لتلك السوق. وحتى في دبي، مركز المشاريع الجديدة الرائدة في المنطقة، تعتبر كلمة الحاكم هي الحكم في البلاد.

وحكومات الخليج ليست حكومات الشعب، ومن الشعب، ومن أجل الشعب. إنها حكومات القلة لفائدة الكثيرين. وهذا يختلف اختلافا كبيرا عما حققته الديمقراطيات الغربية، ولكنه من صنع محلي.

ولا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج. وربما كانت التغيرات الاقتصادية المستمرة في الخليج تشير إلى أن الحكام هناك، مع مرور الوقت، سيسمحون ليس فقط بحرية السوق بل أيضا بالحريات السياسية كالأحزاب السياسية وحرية التعبير عن الرأي واستقلال السلك القضائي. وفي نهاية المطاف، قد تشجع المشاركة الاقتصادية والإصلاح السياسي على الديمقراطية.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

الديمقراطية والرأسمالية: فصل التوأمين

إيفان كراستيف

© AP Images/Vadim Ghirda

قبل الناخبون في رومانيا وفي غيرها من المناطق في الدول الأوروبية التي كانت في السابق شيوعية الأسواق الحرة ولكنهم أصبحوا غير راضين عن السياسة.

كان يخشى، كما يقول إيفان كراستيف، أن تتبنى أوروبا الوسطى الديمقراطية وترفض اقتصاد السوق. ويقول إن الحالة الآن هي أن أوروبا الوسطى قبلت الأسواق الحرة ولكنها أصبحت غير راضية عن الديمقراطية. وكراستيف هو رئيس مركز الاستراتيجيات التحررية في صوفيا ببلغاريا.

يميل المؤرخون في هذه الأيام إلى كتابة تاريخ التحولات في دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد الحكم الشيوعي على أنها قصة جاذبية الديمقراطية والرأسمالية التي لا تمكن مقاومتها. إلا أن الكثيرين كانوا يخشون قبل 20 عاما أن تكون قصة رعب.

ومع أن المنظرين السياسيين كانوا يميلون إلى الاتفاق على أن الديمقراطية والرأسمالية شريكان طبيعيان وعلى أن كلاً من نظام السوق الحرة والنظام السياسي التنافسي يعزز الآخر على المدى الطويل، فإن الخوف كان من أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الضرورية لتغيير المجتمعات الأوروبية الشرقية جذرياً سوف تعرقل الواحدة منها الأخرى.

كيف يمكن أن تعطي الناس السلطة ليفعلوا ما يشاؤون ثم تتوقع منهم أن يختاروا السياسات التي ستؤدي في البداية إلى أسعار أعلى، وبطالة أعلى، وازدياد في عدم المساواة الاجتماعية – كانت هذه هي معضلة التحولات بعد الحكم الشيوعي.

يرى عالم الاجتماع الألماني كلاوس أوفي أن "اقتصاد السوق لا يبدأ إلا في أوضاع تسبق الديمقراطية". وكان أستاذ العلوم السياسية البولندي والناشط في حركة التضامن جادويغا ستانيسكيس مقتنعا بأنه "طالما ظلت الأسس الاقتصادية لمجتمع مدني أصيل غير موجودة ستظل التعبئة السياسية الهائلة للشعب غير إلا على أساس قومي أو أصولي".

وباختصار كان الرأي هو أنه حُكم على أوروبا الوسطى أن تختار بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالية المستبدة. ومن حسن الحظ أن ما لا ينجح نظريا أحيانا ينجح في التطبيق.

وقد نجحت دول أوروبا الوسطى والشرقية في تحول نحو اقتصاد السوق والديمقراطية في آنٍ واحد. وما جعل ذلك النجاح ممكنا كان مزيجا ساحرا من الأفكار والعواطف والظروف والقيادة.

الدعم للتغييرات الاقتصادية

كان الإرث الذي خلفته الشيوعية الحليف الطبيعي للمصلحين في عملية تغيير المجتمعات الأوروبية الشرقية جذريا. فقد تحلى الناس بالصبر وأيدوا الإصلاحات لأنهم كانوا شديدي التلهف إلى الانفصال عن الشيوعية. وكانت فترة أوائل تسعينيات القرن الماضي فترة سريالية دافعت فيها نقابات العمال عن خفض الوظائف وكانت فيها الأحزاب الشيوعية السابقة تواقة إلى خصخصة الاقتصاد.

وكان هناك غضب من الرأسمالية، ولكن لم يكن هناك حزب أو حتى لغة سياسية قادرة على حشد قوى الخاسرين خلال الفترة الانتقالية. فقد قضت الشيوعية على قدرة المجتمع على اتخاذ عمل جماعي على أساس طبقي. وكان أي انتقاد للسوق يعتبر مساويا للحنين إلى الشيوعية. ودعم كل من النخب الجديدة المناوئة للشيوعية، بسبب إيديولوجيتها، والنخب القديمة

© AP Images

يعتبر أعضاء نقابات العمال كهؤلاء في بولندا، أنفسهم خاسرين في عملية التحول في فترة ما بعد الحكم الشيوعي.

الشيوعية، بسبب مصالحها، التغييرات الاقتصادية.

وأتاحت الرغبة الشعبية العارمة في "العودة إلى أوروبا"، معززة بجاذبية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، للمجتمعات التوفيق بين قدرات الديمقراطية الطبيعية على إعادة التوزيع والحاجة إلى الرؤيا طويلة الأمد والصبر كشرط مسبق للنجاح الاقتصادي. وتحقق الأمر بأشكال مختلفة باختلاف الدول، إلا أن الاندماج الأوروبي – الأطلسي ضمن استمرار الإصلاح الاقتصادي كما كان ضمانة ضد الانتكاسات السياسية.

وحمل نجاح التحولات في فترة ما بعد الحكم الشيوعي جيلا جديدا من المنظرين السياسيين على إعادة التفكير في فرص الظهور المتزامن للديمقراطية والرأسمالية. وهكذا تم آنذاك إعلان ما كان قد اعتبر حسن حظ تاريخيا قانوناً طبيعيا. ولم تعد الديمقراطية والرأسمالية يعتبران زوجين سعيدين بل توأما متطابقا.

الشك في الديمقراطية

كان الاتجاه السائد هو تجاهل التوترات بين الديمقراطية والرأسمالية. ولكن يكفي النظر إلى تجربة دول مثل روسيا أو الصين أو فنزويلا كي يشك المرء في ميل الرأسمالية الطبيعي لأن تقود إلى الديمقراطية وميل الديمقراطية الطبيعي لدعم الرأسمالية.

كما أن تجربة أوروبا الوسطى تتطلب هي أيضاً بعضاً من إعادة التفكير فيها. فبعد عام من انضمام دول أوروبا الوسطى الديمقراطية إلى الاتحاد الأوروبي، هز المنطقة ظهور الشعبية والقومية. وقد أخذ الشعور بعدم الرضا من الديمقراطية بالتزايد، ويشير الاستطلاع العالمي صوت الشعب 2006 إلى أن أوروبا الوسطى، خلافا لكل التوقعات، هي منطقة العالم التي يساور المواطنين أعظم قدر من الشك بحسنات ومزايا الديمقراطية.

ولا يثق الناس في جميع أنحاء المنطقة بالسياسيين وبالأحزاب السياسية. وينظر إلى الطبقة السياسية على أنها طبقة فاسدة وتخدم مصالحها الخاصة. وفي حين أن التحول نفسه كان ناجحاً تماماً في أوروبا الوسطى، إلا أنه أدى إلى تقسيم طبقي اجتماعي سريع، ملحقاً الضرر المؤلم بالكثيرين ورافعاً من مستوى قلة موسرة تتمتع بالامتيازات.

وقد تم تدمير حياة الكثيرين وتخييب آمال الكثيرين خلال الفترة الانتقالية. ولم يساعد كون الرابحين الرئيسيين خلال فترة التحول من المثقفين وأعضاء النظام القديم من أصحاب الصلات القوية في جعل ذلك مقبولا. وينظر إلى ديمقراطيات ما بعد الحكم الشيوعي الآن على أنها انتصار ليس للمساواة وإنما للنخب الشيوعية المعادية للمساواة وللنخب المضادة المناوئة للشيوعية.

وفي حين كانت القيود الخارجية التي فرضت على الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ضرورية لنجاح الإصلاحات، إلا أنها أسهمت في ظهور فكرة تقول بأنها كانت ديمقراطيات بدون خيارات فعلية.

وكان المنظرون يخشون قبل عشرين عاما ألا تشعر الديمقراطيات حديثة النشوء بولع بالرأسمالية. ولكن ما نراه اليوم هو أن ثقة معظم الناس في أوروبا الوسطى بالسوق تفوق ثقتهم بصندوق الاقتراع.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية

تأثير الصراع الإثني والعرقي

دوه سي. شين وكريستوفر دي. ريموند

© AP Images/Bernat Armangue

اندلعت أعمال العنف في كينيا، وهي دولة ديمقراطية مزقتها التوترات الإثنية.

ظهر الأبحاث أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية تقلص الصراعات العرقية، حتى في الدول التي تهيمن فيها مجموعة أقلية إثنية على الاقتصاد، كما يقول دوه سي. شين وكريستوفر دي. ريموند. شين أستاذ في العلوم السياسية وريموند طالب دراسات عليا مساعد تعليم، وكلاهما في جامعة ميزوري في كولومبيا بولاية ميزوري.

كانت كينيا تعتبر في بداية العام 2007 واحدة من أكثر الديمقراطيات نجاحا في إفريقيا، ولكن كينيا أصبحت في نهاية العام نفسه غارقة في حالة من الفوضى. وقد تفجر العنف الإثني في البلاد بعد أن تم إعلان الرئيس السابق مواي كيباكي الفائز في انتخابات الرئاسة التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر، 2007، وأثارت خلافات ونزاعات كثيرة.

وكانت مجموعة ليو الإثنية التي دعمت المرشح الخاسر رايلا أودنغا تشعر بالاستياء منذ فترة طويلة من ثراء وسلطة الكيكويو، وهي المجموعة العرقية التي ينتمي إليها كيباكي. واتهم الكثيرون من مجموعة ليو كيباكي والكيكويو بالقيام بتزوير الانتخابات، وخلال الأشهر التي تلت الانتخابات، أدت احتجاجاتهم العنيفة إلى مقتل عدد يصل إلى 1,500 شخص وتشريد 250,000 شخص.

وأثار اندلاع العنف الإثني بعد انتخابات حرة وتنافسية في واحدة من أنجح الديمقراطيات الإفريقية الجدل مجددا حول ما إذا كان ينبغي أن تسعى أنواع معينة من الدول النامية إلى إقامة الديمقراطية والرأسمالية بشكل متزامن.

وقد أكدت الآراء التقليدية على امتداد عقود أن الديمقراطية والأسواق الحرة تعمل معا لتشجيع الازدهار الاقتصادي ولتحسين نوعية حياة المواطنين. وجادلت دراسة بحثية واحدة على الأقل بأن الجمع بين الأسواق الحرة والديمقراطية في الدول التي تهيمن فيها أقلية عرقية أو إثنية على الاقتصاد قد يؤدي إلى وضع متفجر جدا لأن كلا من الأسواق الحرة والديمقراطية تدعم عادة مجموعة إثنية تختلف عن تلك التي تدعمها الأخرى. فالأسواق الحرة تخدم مصلحة الأقلية في حين تخدم الديمقراطية مصلحة الأكثرية.

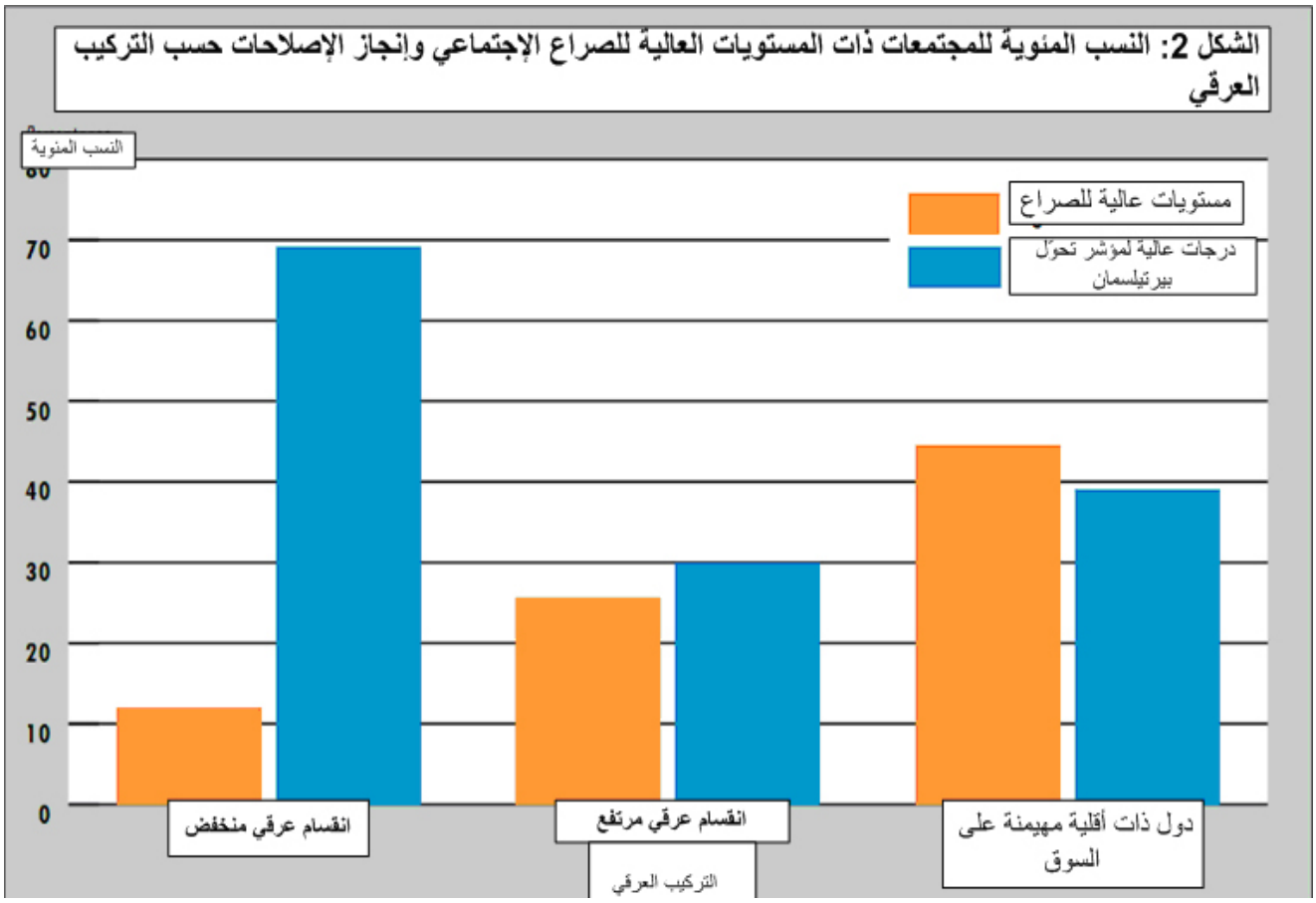

الشكل 2: النسب المئوية للمجتمعات ذات المستويات العالية للصراع الإجتماعي وإنجاز الإصلاحات حسب التركيب العرقي

وفي دول مثل إندونيسيا وزمبابوي، حيث تهيمن أقلية إثنية صغيرة على السوق بكم غير متناسب من الموارد الاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إقامة الديمقراطية وإعطاء صوت للأغلبية، الصامتة سابقا، إلى التعبير عن الكراهية الإثنية والغيظ من الأغنياء. وسيؤدي اندلاع العنف الإثني الناجم عن ذلك، بدوره على الأرجح، إلى إعاقة، إن لم يكن وقف، نمو الديمقراطية والرأسمالية.

إعداد اختبار

لقد قررنا اختبار صحة التأكيد على أن محاولات إقامة ديمقراطيات رأسمالية في المجتمعات المقسمة إثنيا، خصوصا تلك التي توجد فيها أقلية مهيمنة على السوق، تفشل أساسا بسبب اندلاع العنف السياسي.

واستخدمت اختباراتنا مجموعتين من البيانات متعددة الجنسيات. واستخدمنا بيانات التنوع الإثني التي جمعها أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد ألبرتو أليسينا وزملاؤه. وقمنا، على أساسها، بتصنيف 125 دولة، تمر جميعها بمستويات مختلفة من التحولات السياسية والاقتصادية، إلى ثلاث فئات استنادا إلى تركيبتها الإثنية. وهذه الفئات هي: الدول التي لا توجد فيها أقلية مهيمنة على السوق ومجموعات إثنية مختلفة قليلة (42)، والدول التي لا توجد فيها أقلية مهيمنة على السوق ولكن فيها فئات إثنية مختلفة كثيرة (47)، وجميع الدول التي توجد فيها أقلية مهيمنة على السوق (36).

وباستخدام بيانات من مؤشر تحول بيرتيلسمان، قمنا بمقارنة مستويات النزاع الاجتماعي في الدول ومستويات إنجازاتها فيما يتعلق بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية. ويقيس مؤشر تحول بيرتيلسمان الحالة السياسية والاقتصادية لمائة وخمس وعشرين دولة نامية وانتقالية وفقا لمقياس مؤلف من 11 نقطة، تتراوح بين المنخفضة صفر والعالية 10. وقمنا بهدف تيسير التفسير بتصنيف العلامات ضمن مستويين، المنخفض (0 – 5) والعالي (6 – 10)، ثم قمنا بحساب النسب المئوية للدول التي تقع ضمن كل مستوى.

ويظهر الشكل 1 المستويات الوسطى للنزاع الاجتماعي الذي مرت به كل فئة من الفئات الثلاث. وتبلغ مستويات النزاع أقصاها (5.3) في الدول ذات الأقلية المهيمنة على السوق، وتتبعها الدول ذات الفئات الإثنية الكثيرة المختلفة (4.9) ثم الدول ذات الفئات الإثنية المختلفة القليلة (3.2).

وكما يظهر في الشكل 2 فإن 44 بالمائة من الدول التي توجد فيها أقلية مهيمنة على السوق تمر بمستوى عال من النزاع (6 أو أعلى على مقياس مؤشر تحول بيرتيلسمان)، في حين تمر به 26 بالمائة من الدول ذات الفئات الإثنية المختلفة الكثيرة، و12 بالمائة من الدول ذات الفئات الإثنية المختلفة القليلة. وتتعرض الدول ذات الأقلية المهيمنة على السوق لمستوى أعلى

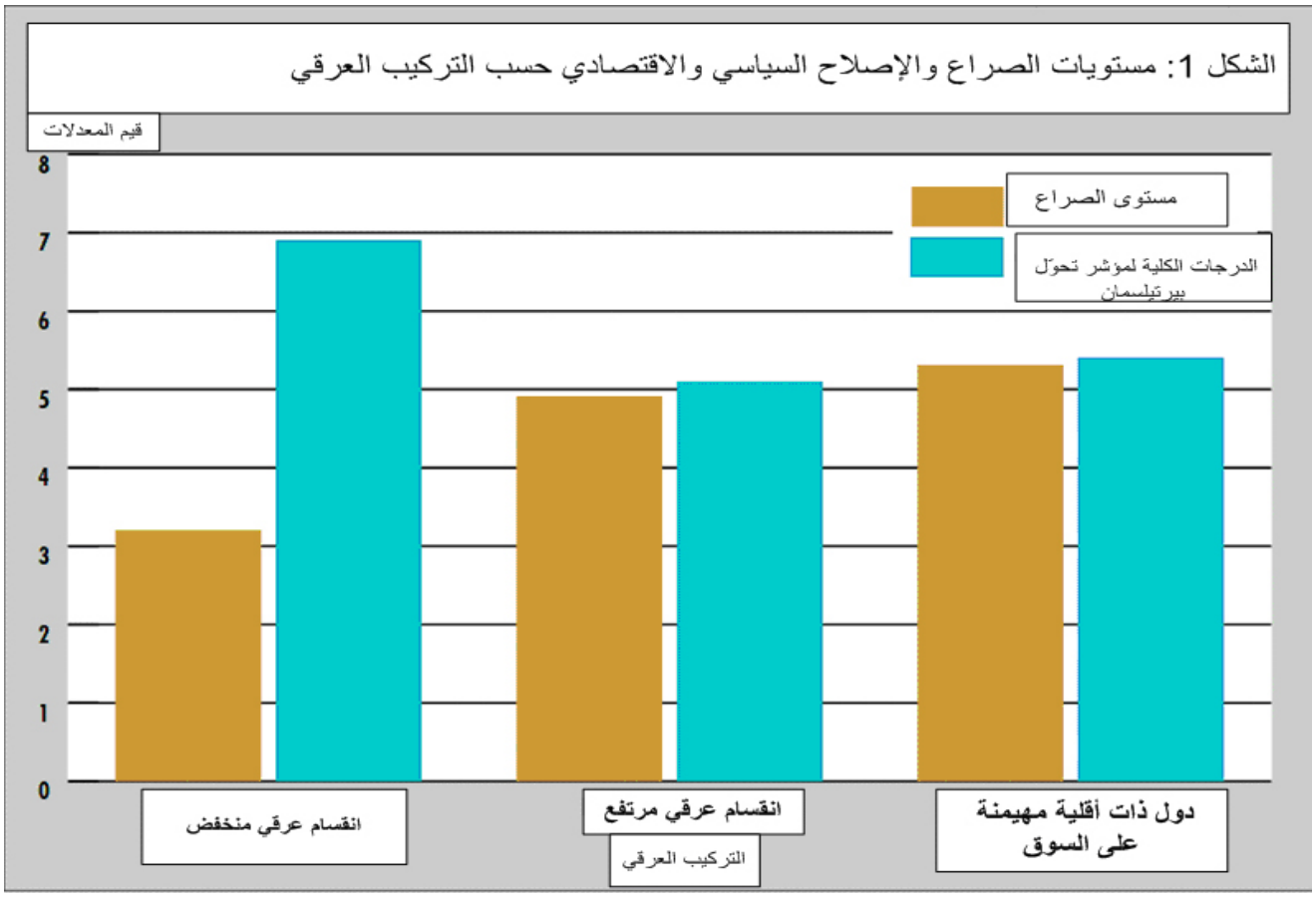

بكثير من النزاع الاجتماعي أو العنف مقارنة بالدول الأخرى.

ويظهر الشكل 1 أيضا المستويات الوسطى للإصلاحات السياسية والمتعلقة بالأسواق الحرة التي تنفذ في التصنيفات الثلاثة للدول. وتسجل الدول ذات الانقسام الإثني المنخفض (الفئات الإثنية المختلفة القليلة) أعلى مستوى إنجاز للإصلاحات السياسية والاقتصادية المشتركة (6.9)، تليها الدول ذات الأقلية المهيمنة على السوق (5.4) ثم الدول ذات الانقسام العرقي العالي (الفئات الإثنية المختلفة الكثيرة) (5.1). وتسجل مستوى عاليا للإصلاحات السياسية والاقتصادية (6 أو أعلى على مقياس مؤشر تحول بيرتيلسمان) 69 بالمائة من الدول ذات الانقسام الإثني المنخفض، و39 بالمائة من الدول ذات الأقلية المهيمنة على السوق، و30 بالمائة من الدول ذات الانقسام الإثني العالي (أنظر الشكل 2).

النتائج

تشير هذه النتائج إلى أن المستوى العالي للنزاع الاجتماعي والعنف في المجتمعات كثيرة الفئات الإثنية المختلفة يجعل من الصعب تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في هذه المجتمعات. إلا أنه خلافا للأبحاث الأخرى، فإن وجود أقليات غنية بشكل غير متناسب في هذه المجتمعات لا يزيد بالضرورة من صعوبة تطبيق هذه الإصلاحات.

كيف يؤثر إنجاز الإصلاحات السياسية وإصلاحات الأسواق على الصراع الإثني؟ لاستكشاف هذا السؤال، قمنا بتقسيم الدول المائة وخمس وعشرين التي تمر بمراحل تحول إلى أربع فئات، استنادا إلى ما إذا كانت مستويات الإنجاز مرتفعة في أحد الإصلاحين أو كلاهما أو ليس في أي منهما. والأنماط الأربعة الناتجة هي الدول التي لم تشهد إصلاحات سياسية أو اقتصادية (32 دولة)، أو التي شهدت إصلاحات اقتصادية (17)، أو التي شهدت إصلاحات سياسية (13)، أو التي شهدت إصلاحات سياسية واقتصادية (63). ويشير النمط الرابع إلى تلك الدول التي نفذت الإصلاحات الديمقراطية والمتعلقة بالسوق بشكل متواز. وطبقا لعالم آخر، فإن هذه هي الدول التي تنقسم فيها المجموعات الإثنية على أساس الأحوال الاقتصادية والتي يرجح أن تقع فيها نزاعات عنيفة.

ويظهر الشكل 3 لكل نمط إصلاحي نسباً مئوية للدول التي تمر بمستوى عال من الصراع الاجتماعي. وخلافا لما هو متوقع نتيجة الأبحاث الأخرى، فإن حدوث صراع اجتماعي على أقل ما يكون عليه انخفاضا (10 بالمائة) في الدول التي حققت بنجاح التنمية المتوازية، وعلى أعلى ما يكون عليه (48 بالمائة) في الدول التي لم تنفذ لا إصلاحات سياسية ولا إصلاحات سوق. وتقع في الوسط الدول التي نفذت إصلاحات في أحد المجالين فقط. وتسجل مستويات عالية من الصراع الاجتماعي 22 بالمائة من الدول التي نفذت إصلاحا سياسيا و14 بالمائة من الدول التي نفذت إصلاحات اقتصادية.

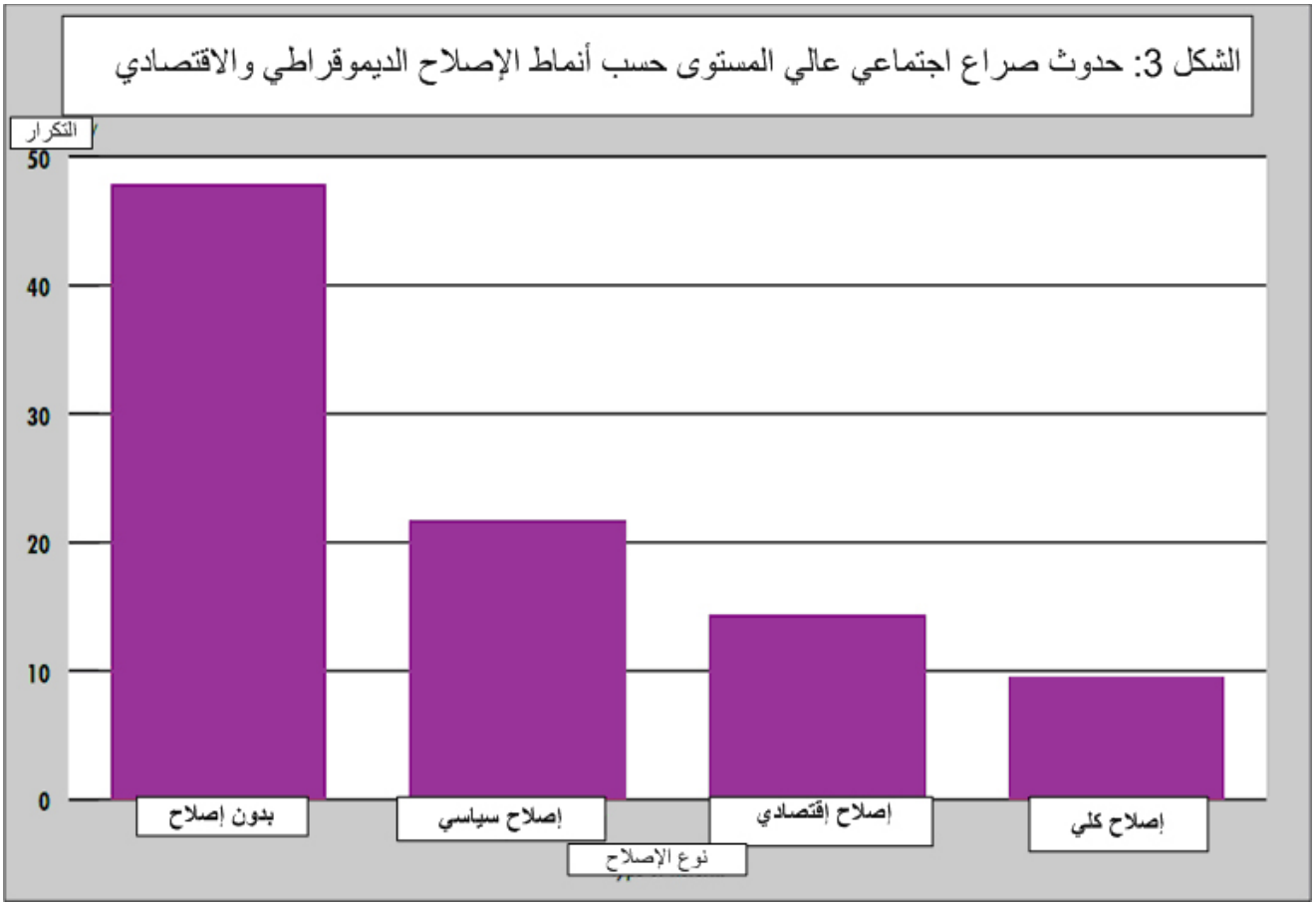

الشكل 3: حدوث صراع اجتماعي عالي المستوى حسب أنماط الإصلاح الديموقراطي والاقتصادي

وتشير هذه الإصلاحات إلى أنه فيما تحول الدول أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى ديمقراطيات رأسمالية ناجحة فإنها تخفض فرص تعرضها لمستويات عالية من الصراع الاجتماعي. وتنطبق هذه النتيجة حتى على الدول ذات الأقلية المهيمنة على السوق.

ويشير تحليلنا البسيط إلى أن الانقسام الإثني يشجع بالفعل الصراع الاجتماعي والعنف، وبالتالي قد يعيق تغيير النظامين السياسي والاقتصادي جذريا. إلا أن التحول الناجح للنظامين هو وسيلة فعالة لتقليص الصراع الاجتماعي وتحسين نوعية حياة المواطنين، حتى في المجتمعات المقسمة إثنيا التي توجد فيها أقليات مهيمنة على السوق.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

حول الديمقراطية والتنمية: رفض المواقف المتطرفة

دانيال كوفمان

Walt Disney Pictures

كانت سفن القراصنة في القرن الثامن عشر أكثر ديمقراطية ونجاحا من السفن التجارية وسفن البحرية في ذلك العصر.

يقول دانيال كوفمان إن حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة بالإضافة إلى المساءلة الديمقراطية والمحاسبة تحدث، في المدى البعيد، فرقا إيجابيا في التنمية الاقتصادية. كوفمان هو مدير الحوكمة العالمية في معهد البنك الدولي.

هل التنمية الاقتصادية مستحيلة بدون الديمقراطية؟

من السهل التأكيد بثقة على أن الديمقراطية شرط مسبق أساسي لاقتصاد سوق فعال وللنمو الاقتصادي. أو القول بأن أنظمة ديمقراطية معينة، كما نعرفها في الغرب الصناعي، هي السبيل الوحيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في أجزاء أخرى من العالم.

ولكن هل تستند هذه التأكيدات إلى العقيدة أم الأدلة والبراهين؟ ومن سوء الحظ أن تحليل الأدلة المستمدة من التجارب والملاحظة والاختبار يشير إلى جواب معقد. فهذه ليست تجربة في العلوم الثابتة، بل تحديا يصعب تحديد معالمه في العلوم الاجتماعية والسياسية.

أدلة غامضة

إن الأدلّة المتعلقة بتأثير الديمقراطية في المدى القصير على النمو محاطة بالغموض. وقد أجري أكثر من اثنتي عشرة دراسة أبحاث جادة حول تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي (مذكورة في قائمة المراجع في نهاية هذه المجلة الإلكترونية الأميركية، الأسواق والديمقراطية). وهي تقدّم صورة مختلطة.

وباستخدام أمثلة كثيرة من دول متعددة، وجد عدد من الدراسات، في المعدل، أنه ليس للديمقراطية تأثير كبير على النمو (بوم وليك، بريزوورسكي). إلا أن دراسة أخرى ، وهي دراسة لا تجد أيضا أدلة مباشرة تذكر على تأثير الدمقرطة على معدلات النمو، تشير بالفعل إلى بعض التأثيرات غير المباشرة المهمة المحتملة: قد تكون الديمقراطية مرتبطة بالمستويات الأعلى لتكوين الرأسمال الإنساني، والاستقرار الاقتصادي الشامل والسياسي، والأسواق المتحررة. وهذه الأمور تساعد بدورها على تحقيق معدلات النمو العالية.

ووجد باحثون آخرون أن هناك علاقة بالفعل بين التحرك نحو إحلال النهج الديمقراطي في أنظمة الحكم السياسية القمعية وتحقيق معدلات النمو العالية (بارو وآخرون). ولكنهم يقولون إن أي إصلاح ديمقراطي إضافي بعد تجاوز مستوى معين من التحرر السياسي لا يترجم إلى معدلات نمو أعلى. بل على العكس، إذ يمكن حدوث تراجع في النمو عند المستويات المتوسطة للتحرر السياسي، طبقا لمثل هذه الأبحاث. إلا أن هناك دراسة حديثة أخرى تشير إلى أنه لا توجد أي رابطة بين الانتقال إلى الديمقراطية والنمو الأبطأ (بيرسون وتابيليني).

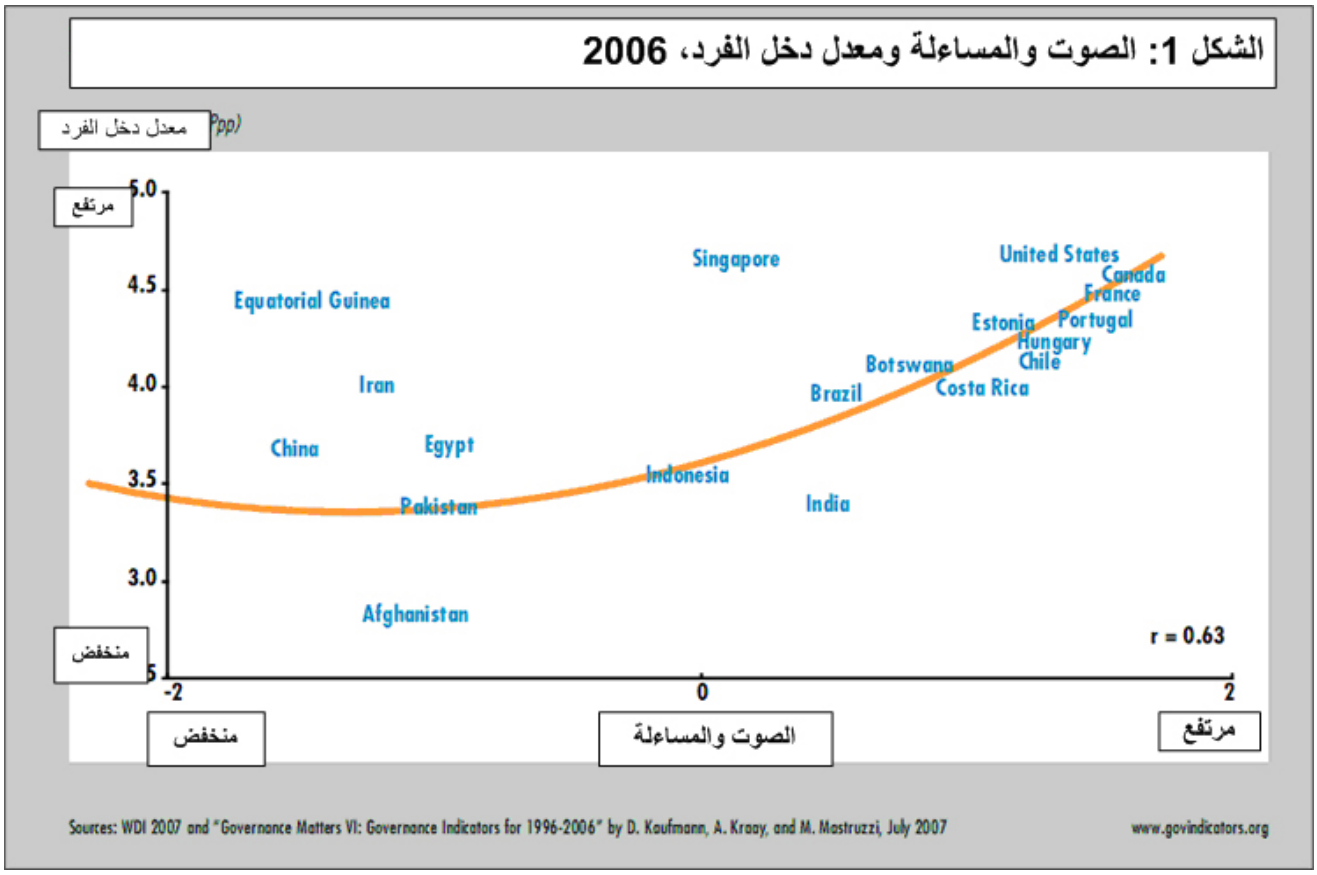

وباختصار، واستنادا إلى هذه الدراسات، لا توجد علاقة سببية أو علاقة على شكل خط مستقيم مباشر بين الديمقراطية والنمو. إلا أنه لا يوجد، رغم ذلك، أساس قوي أيضا للاستنتاج بأن التحرر السياسي يؤدي إلى تراجع في النمو.

المدى القصير، والمدى الطويل

تستند هذه الدراسات بشكل عام إلى ما يحدث في المدى القصير حتى المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نتذكر حقيقة أساسية ذات في التنمية: بصرف النظر عن نوع نظام الحكم السياسي فإن المرء يتوقع أن يرى نموا اقتصاديا تفوق سرعته في الدول ذات الدخل المحدود سرعة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية. وسبب ذلك هو أن الدول الأفقر قادرة على اللحاق بالركب عن طريق تطبيق التكنولوجيا المتوفرة من الدول الأكثر تقدما لزيادة الإنتاج. وعموماً، تنمو الدول النامية عادة بمعدل أعلى من معدل نمو الدول الغنية. قارن، على سبيل المثال، الصين أو الهند مع الولايات المتحدة أو ألمانيا.

وقد يمثل جزء من النمو الأبطأ الملاحظ خلال التحرر السياسي تقلص الفرص المتوفرة للبلد النامي للحاق بالآخرين على الصعيد التكنولوجي في وضع يزداد تحولاً إلى وضع بلد صناعي، وليس نتيجة تأثير نظام الحكم السياسي بحد ذاته. وفي كلتا الحالتين لا يبدو أن هناك صلة إيجابية أكيدة بين الديمقراطية والنمو في المدى القصير.

ولنفكر بالأمر الآن على المدى الأطول ومن منظور أوسع للديمقراطية.

قد يكمن جزء من المشكلة في النظر إلى الديمقراطية نظرة ضيقة كنظام يجري الانتخابات ويسمح بوجود أكثر من حزب سياسي واحد. وكثير من الدول التي لم تجر انتخابات قبل 20 عاما تفعل ذلك الآن، وهي تسمح بشكل عام بوجود أكثر من حزب واحد، ولو بتذمر في بعض الأحيان.

أما مدى إجراء هذه الدول انتخابات "حرة ونزيهة" فمسألة أخرى بالطبع. وبالإضافة إلى ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحوادث الانتخابية المؤسفة في كينيا وزمبابوي، على سبيل المثال، فإن فكرة "حرة ونزيهة" يجب أن توسع إلى "نظيفة وحرة ونزيهة"، لكي يتم الإقرار بوضوح أكبر بتحديات الفساد وشراء الأصوات والتلاعب الصريح في صناديق الاقتراع وغير ذلك من أشكال تخريب النزاهة الانتخابية، والتي لا يتم تضمينها إلا جزئيا في فكرة الانتخابات "النزيهة". كما أنه، نظراً لهيمنة آليات الحكومة السياسية والمالية في بعض البلدان، فإن جود أكثر من حزب لا يعني أن هناك تنافسا سياسيا ذا معنى.

كما أنه لا يعني بالضرورة أن هناك حرية للتعبير عن الرأي. وفي الحقيقة أنه طبقا لفريدوم هاوس فإن عدد الدول المصنفة كديمقراطيات ازداد من 75 بلدا (46 بالمائة من العينة العالمية الإجمالية) في العام 1990 إلى 123 (64 بالمائة) في العام 2006. ومع ذلك فإن مؤسسة فريدوم هاوس تخبرنا أيضاً بأنه

الشكل 2: السيطرة على الفساد والصوت والمساءلة

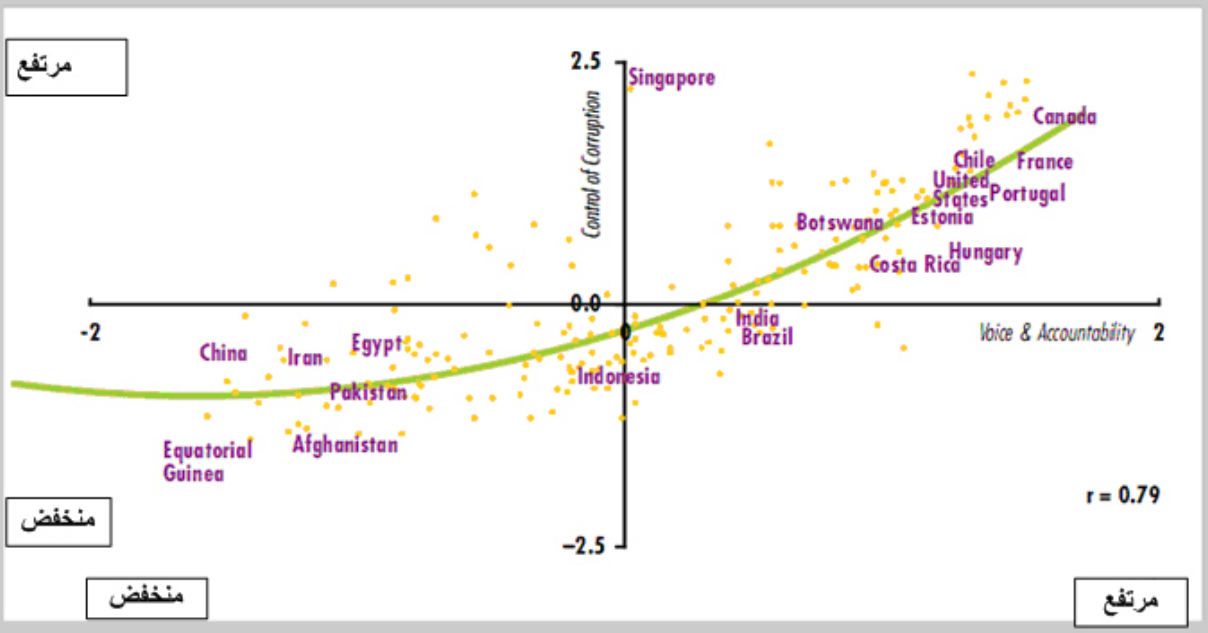

Source: "Governance Matters VI: Governance Indicators for 1996-2006" by D. Kaufmann, A. Kraay, and M. Mastruzzi, June 2007 www.govindicators.org

لم يحدث في الفترة الممتدة من العام 1995 حتى الوقت الحاضر احسن كبير في حرية الصحافة، بشكل عام، في أنحاء العالم المختلفة. وتشير بيانات العام 2007 إلى أن 37 بالمائة فقط من الدول تملك صحافة حرة تماما (27 بالمائة بين الدول النامية). وطبقا لفريدوم هاوس أيضا فإن أكثر من 40 بالمائة بكثير من ديمقراطيات العالم (ونصف الدول الديمقراطية النامية تقريبا) لا تملك صحافة حرة.

رفع "الصوت"

ونتيجة لذلك فإن النظر إلى الديمقراطية من منظور ضيق يغفل الفكرة الأوسع لـ "الصوت" – أي حرية التعبير عن الرأي والصوت المشارك – والمساءلة الديمقراطية. وفي عملنا لقياس أنظمة الحكم (مؤشرات الحكم العالمية النطاق)، يستند واحد من المؤشرات الستة التي نضعها – الصوت والمساءلة الديمقراطية – إلى هذا التعريف الأوسع. ويشير بحثنا، ودراسات أكاديميين آخرين، إلى أن هناك علاقة سببية مهمة تمتد من الحكم المحسن إلى المستويات الأعلى للدخل.

ويظهر الشكل 1 الصلة بين الصوت والمساءلة الديمقراطية من جهة ومعدل دخل الفرد في مختلف أنحاء العالم من الجهة الأخرى. وخلافا للدراسات التي تناولت المدى القصير المشار إليها سابقا، فإن هذه الصلة يمكن أن تفسر على أنها اتجاه طويل الأمد. وتشير الأدلة إلى أنه في حين أن الصلة قصيرة الأمد بين الديمقراطية الرسمية والنمو الاقتصادي قد لا تكون واضحة جدا، فإن هناك صلة قوية بين الصوت والمساءلة الديمقراطية، محددة بشكل واسع، من ناحية، وبين التطور الاقتصادي من ناحية أخرى، في الأمد البعيد.

ويمكن القول من باب التكهن أكثر مما هو على أساس الأدلة الثابتة إن قناة مهمة قد يشجع من خلالها الصوت المشارك التنمية الاقتصادية هي السيطرة على الفساد. وقد يفرض المزيد من حرية التعبير عن الرأي والشفافية والتنافس السياسي إجراءات مراقبة مهمة على الفساد المنتظم. وقد تم إثبات أهمية السيطرة على الفساد للتنمية الاقتصادية في دراسات سابقة. والارتباط المحدد بين الصوت والسيطرة على الفساد يظهر في الشكل 2.

ومع ذلك فإن الشكلين 1 و2 يظهران أيضاً أنه ليس بين هذه الصلات ما هو مطلق: الاستثناء (البعيدون) موجود، كسنغافورة في الشكل 2، على سبيل المثال. وبالطبع، تشكل سنغافورة، المدينة الدولة التي سجلت أرقاما عالية في نواح أساسية غير الصوت في نظام الحكم، حالة خاصة لا يسهل تكرارها في الدول الأكبر حجما.

سفن القراصنة

يتطلب تحليل هذه الأنواع من الصلات في العلوم الاجتماعية

أكثر من البحث في مجموعات بيانات إجمالية واسعة تقارن الدول المختلفة. فالتفحص المتعمق لدراسات حالات وبيانات متعمقة في دول محددة شيء أساسي أيضا.

وقد قمنا قبل أكثر من عقد بإجراء بحث في العوامل المحددة للنجاح في مشاريع الاستثمار في الدول النامية التي يمولها البنك الدولي. وليس من المستغرب في شيء أننا وجدنا أن نوعية السياسات الاقتصادية مهمة. ولكن ما كان أكثر مدعاة للاستغراب، على الأقل بالنسبة للاقتصاديين، أننا وجدنا أن الحريات المدنية تحدث هي أيضاً فرقا مهما. فكلما كانت الحريات المدنية في دولة نامية ما أقوى كلما ازدادت فرصة نجاح المشروع الاستثماري.

ويمكن لدراسات الحالة التاريخية «المصغرة» توفير نظرات ثاقبة أخرى. وتقارن دراسة رائعة نشرت حديثا للمؤرخ الاقتصادي بيتر ليسون، بين التنظيم الداخلي للسفن التجارية وسفن البحرية وسفن القراصنة في القرن الثامن عشر. وقد كانت السفن التجارية وسفن البحرية دكتاتوريات مطلقة، حيث كان القبطان يملك سلطة مطلقة لا يمكن تحديها. أما سفن القراصنة فكانت فيها، على العكس من ذلك تماما، هيكليات وأنظمة ديمقراطية رسمية (مكتوبة في معظم الأحيان) – سيادة قانون داخلية – توزع السلطة بين القبطان والبحارة. وكان مبدأ المراقبة والتوازن يمارس على سلطة القبطان. وحددت الأنظمة الأساسية كيف يتم تقسيم غنائم القرصنة. وخلاصة القول هي أن سفن القراصنة كانت ناجحة بشكل استثنائي في تمكين التعاون الداخلي – بين زمرة من الأشخاص السفاحين المدججين بالسيوف.

وكانت مشاريع تجارية ناجحة جدا، خلافا للأوضاع التي كانت تدعو للتمرد في كثير من الأحيان في السفن التجارية وسفن البحرية الدكتاتورية التي كانت تمزقها النزاعات في تلك الأيام.

هل الديمقراطية شرط مسبق حاسم للنمو السريع؟ أم أن المساءلة الديمقراطية غير مهمة بالنسبة للتنمية طويلة الأمد؟ استنتاجنا هو أن الجواب كلا في الحالتين.

أكثر من الانتخابات

يمكن القول، بعد موازنة الأمور، إن المؤسسات السياسية ومؤسسات الحكم التي تشجع التنافس السياسي والمساءلة والمراقبة والتوازن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الأمد البعيد. أما في الأمد القصير فإن هذه الصلة أقل وضوحا وليست بالقوة نفسها، مع أنها موجودة في الكثير من الأحيان.

كما أن وجود منظور أوسع يشمل كل أشكال حرية التعبير عن الرأي والصوت والمساءلة والمراقبة والتوازن مهم أيضا. وكثيرا ما تغفل التعريفات الضيقة للديمقراطية استنادا فقط إلى ما إذا كان يتم إجراء انتخابات أم لا (أو ما إذا كان هناك من حزب واحد موجودا على الورق أم لا)، خصائص الصوت المشارك الأوسع.

كما أن إلقاء نظرة أطول وأشمل مهم أيضا بالنظر لوجود أدلة على أن التحولات الديمقراطية صعبة. وقد تتفاوت النتائج الاقتصادية في الأمد القصير على أثر مثل هذه التحولات الديمقراطية، وقد تحدث تراجعات وانتكاسات. والتنمية عملية معقدة وشاقة وكثيرا ما تكون هشة. وهناك عدد من دروس التنمية التي تنطبق بشكل عام على جميع الأحوال، كالاستقرار الاقتصادي الشامل ودرجة الفساد المنخفضة، ولكن ليس هناك قالب واحد للتنمية الناجحة.

ومع ذلك فإن الأدلة تشير إلى أن الحريات المدنية وحرية التعبير عن الرأي يمكن أن تؤدي إلى نظام أكثر شفافية وأفضل حوكمة وإلى تنمية اقتصادية مشاركة أكثر فعالية. وبالإضافة إلى الانتخابات النظيفة والحرة والنزيهة، والأنظمة السياسية المتعددة الأحزاب الأكثر فاعلية، فإن من المهم أيضا وجود صحافة حرة نشطة ووسائل إعلام أخرى. وتقوم في عالم اليوم ابتكارات وسائل الإعلام الاجتماعية، كالمدونات الإلكترونية وإرسال النصوص القصيرة هاتفيا التي تتمم عمل محطات الإذاعة المحلية في المناطق الريفية الفقيرة، بتغيير معنى الصوت والمساءلة الديمقراطية، مع وجود إمكانيات هائلة للإسهام في تحسين أنظمة الحكم ونتائج التنمية.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال وآراء المؤلف لا تعبر بالضرورة عن الآراء الرسمية أو سياسات البنك الدولي أو الحكومة الأميركية.

هل ستؤدي الأسواق الأكثر حرية إلى نظام أكثر ديمقراطية في روسيا؟

أنديرز أسلوند

© AP Images

يواصل الروس التصويت في الانتخابات حتى رغم تراجعهم عن الديمقراطية.

يقول أنديرز أسلوند إن روسيا عادت مجدداً إلى نظام حكم استبدادي رغم ازدهارها الاقتصادي ومستوى التعليم فيها والمجتمع المنفتح نسبيا. ويقول إن سبب ذلك هو الفساد. وأسلوند هو كبير الزملاء في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ومؤلف كتاب ثورة روسيا الرأسمالية: لماذا نجح إصلاح السوق وفشلت الديمقراطية(معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، 2007).

توسعت الديمقراطية وامتدت في العالم بشكل غير عادي خلال العقود الثلاثة الماضية. وما أطلق عليه أستاذ العلوم السياسية صاموئيل هنتنغتون اسم "الموجة الثالثة" من الدمقرطة أو إحلال الديمقراطية، التي بدأت في إسبانيا والبرتغال في أواسط سبعينيات القرن الماضي، زاد عدد الديمقراطيات في العالم من 41 في العام 1971 إلى 123 في العام 2007، وفقا لتقييم موثوق من قبل فريدوم هاوس. ويعيش معظم البشر الآن، ولأول مرة في تاريخ العالم، في دول ديمقراطية.

وكان أستاذ علم الاجتماع السياسي المرموق، سيمور مارتن ليبسيت، قد أكد في مقال مهم ولّد مقالات أخرى كثيرة نشر في العام 1959 أن احتمال تحول دولة ما إلى دولة ديمقراطية يزداد كلما ارتفع مستوى دخلها، ومستوى تعليم شعبها، وانفتاحها على التجارة الخارجية والسفر الخارجي.

وبما أن دخل العالم ومستوى تعليم سكانه وانفتاحه ازدادت كثيرا خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن تقدم الديمقراطية لا يثير الدهشة. وتسير الديمقراطية والأسواق الأكثر حرية بشكل عام يداً بيد، إلا أن العلاقة المتبادلة بينهما ليست وثيقة الإحكام.

ومع ذلك شهدت الأعوام القليلة الماضية إدارة عدد قليل من الدول البارزة ظهرها للديمقراطية. وأبرز الأمثلة عليها

© AP Images

الرئيس دمتري ميدفيديف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين: هل يمكن للدكتاتورية أن تستمر طويلا؟

هي روسيا ونيجيريا وفنزويلا. ويركز هذا المقال على روسيا. ويشير كثيرون أيضا إلى الصين، التي نما اقتصادها بدون هوادة على مدى ثلاثة عقود وظل نظام الحكم فيها دكتاتوريا.

وقد جادل أحد المفكرين من المحافظين الجدد، روبرت كاغان، في مقال نشر أخيرا بأنه: "يبدو الآن أنه كلما ازدادت الدولة ثراء، سواء الصين أو روسيا، كلما كان أسهل على الحكام المطلقين أن يحتفظوا بالسلطة. فالمزيد من المال يبقي البورجوازيين راضين ويدع الحكومة تعتقل القلة من الساخطين الذين يعبرون عن مشاعرهم على الإنترنت".

إلا أنه من المبكر جدا التوصل إلى مثل هذه الاستنتاجات المتشائمة. فالصين، على خلاف روسيا، ما زالت دولة نامية. ويبلغ معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين حسب أسعار صرف العملة الحالية، حتى في هذه الأيام، ربع قيمته في روسيا فقط. ووفقا لمعايير ليبسيت التقليدية، علينا أن نتوقع أن تكون الصين دكتاتورية.

تناقض

لكن روسيا أكثر ثراء وتعليماً وانفتاحاً من أن تكون على هذا القدر من الدكتاتورية. وكلما كان نمو روسيا أسرع كلما ازداد هذا التناقض بين نظام سياسي بال يتخطاه الزمن بشكل متزايد واقتصاد ومجتمع سريعي التحديث. لقد أصبحت بعيدة عن موقعها الصحيح.

ومعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا في هذه الأيام، مقاسا بالتكافؤ في القوة الشرائية، أي مستوى المعيشة، يبلغ ثلث ما هو عليه في الاتحاد الأوروبي، وهو معدل محترم لا يدعو إلى الحرج. وليس في العالم سوى ثماني دول أغنى من روسيا لم تصبح دولاً ديمقراطية بعد، وهي سنغافورة وسبع دول صغيرة منتجة للنفط. وروسيا أكبر بكثير وأقل اعتمادا على النفط والغاز من أي من دول النفط الدكتاتورية هذه.

ويعتبر الكثير من علماء السياسة وفرة عائدات النفط الروسية الحالية المصدر الرئيسي لدكتاتوريتها الباقية. وقد توصل ستيفين فيش الأستاذ في جامعة كاليفورنيا – بيركلي في كتابه الممتاز المتضمن تحليلاً لأسباب الارتداد أو الرجعة في دول كثيرة إلى أن هناك ثلاثة أسباب للارتداد إلى نظام الحكم الدكتاتوري في روسيا، وهي الكميات مفرطة الضخامة من النفط، وتحرير الاقتصاد المفرط الضآلة من القيود، ومجلس تشريعي مفرط الضعف.

ويؤكد كبير الخبراء في التاريخ الروسي ريتشارد بايبس، الأستاذ بجامعة هارفارد، على أن للدكتاتورية في روسيا سجلاً طويلاً قوياً، فكرياً وعملياً أيضا. ويسهم (في التراجع الحالي عن الديمقراطية) الحنين الحالي في فترة ما بعد الإمبراطورية (إلى أيام الإمبراطورية)، وعملية إحلال الاستقرار في فترة ما بعد الثورة (التي تجلب صعوبات معها). وقد سئم الروس من السياسة وهم لا يعتبرون انهيار الشيوعية مسؤولاً عن الصعوبات الاقتصادية التي واجهوها في التسعينات من القرن الماضي بل يحملون مسؤوليتها للديمقراطية التي تلت الشيوعية. ويشيدون بالرئيس السابق فلاديمير بوتين للنمو الاقتصادي المطرد الذي بلغ 7 بالمئة سنوياً منذ العام 1999.

وأفضل سبيل للإجابة على السؤال حول ما إذا كان يمكن إبقاء الدكتاتورية الروسية مستديمة هو توضيح هدفها. منذ العام 2003، حين أصبح النظام الروسي دكتاتورياً حقاً، لم يتم تنفيذ أي إصلاحات، أي أن ذلك لم يكن الهدف.

وعوضا عن ذلك كان أبرز تطور هو ازدياد الفساد في روسيا، مع أن الفساد يتقلص عادة عندما تزداد الدولة ثراء، وقد تقلص في معظم الدول الأخرى في فترة ما بعد الشيوعية. وطبقا لمنظمة الشفافية العالمية فإن الدولة الوحيدة في العالم التي هي أغنى وأكثر فسادا من روسيا هي غينيا الاستوائية، التي ليست معيارا لائقاً تقاس به دولة عظيمة ذات تاريخ عريق.

الفساد المتفشي على نطاق واسع

تسجل التقارير الروسية المستقلة الجديرة بالثقة، كتقرير فلاديمير ميلوف وبوريس نيمتسوف بعنوان "بوتين: النتائج" عمولات خفية (غير مشروعة) من مشاريع البنية التحتية لا تقل عن 20 إلى 50 بالمائة من تكاليف المشاريع الإجمالية. ويسرق كبار المسؤولين في روسيا عدة بلايين من الدولارات من الدولة وشركاتها كل عام. وهناك مجموعة من ضباط المخابرات السوفييتية السابقة (كي جي بي) على رأس كل شركة تابعة للدولة تحصل على أموال منها بينما تشتري شركات خاصة جيدة بتمويل من الدولة وقروض من البنوك الأجنبية.

والمرجح هو أنه لم تشهد أي دولة مطلقاً عبر التاريخ مثل هذا الفساد الواسع النطاق وعلى أعلى المستويات الذي تشهده روسيا حاليا. وليس من الممكن أن يستمر ذلك لمدة طويلة. فقد أخذت الدولة في التحول إلى دولة مصابة باختلال وظيفي. وأصبح الوضع وضعاً يتعذر الدفاع عنه حتى في الأمد القصير. ويتعين على أي حاكم روسي أن يبدأ حملة لمكافحة الفساد، ولكن الحملة نفسها سوف تزعزع استقرار البلد.

وقد انطلق الفساد المتفاقم مع مصادرة شركة نفط يوكوس في

© AP Images

مقر غازبروم المحتكرة للغاز الطبيعي: الأسعار المرتفعة للطاقة أسهمت في استمرار الحكم الدكتاتوري.

العام 2003. ومنذ ذلك الوقت تمت إعادة تأميم شركات خاصة كبيرة حسنة الإدارة الواحدة تلو الأخرى. ومما يثير الفضول أنه لا يتم الإعلان عن هدف إيديولوجي لذلك، ولكن التأميم يبدو وسيلة تتيح للمسؤولين الحكوميين الاستيلاء على أصول الشركات بأسعار رخيصة أو انتزاع عمولات (غير مشروعة) منها.

ولذا رافق ازدياد دور الدولة في الاقتصاد الروسي ازدياد في الفساد. ومن شأن الأسواق الأكثر تحررا أن تقلص الفساد، ولن يحتاج كبار المسؤولين عندئذ إلى هذا القدر من الدكتاتورية. وتوجّه الدولة ثروة النفط إلى كبار المسؤولين، ولكن الأسواق الأكثر تحررا لن تسمح لها بالقيام بذلك.

ومن الطبيعي أن هذا الفساد الواسع النطاق يخفض النمو الاقتصادي. وقد بدأ إنتاج النفط والغاز الآن بالانخفاض. والأمر الوحيد الذي يمكّن روسيا من تحمل ثمن فسادها الواسع هو سعر النفط العالي جدا والآخذ في الارتفاع. وإذا ما انخفض سعر النفط فإن الشعب الروسي سيسأل أين اختفت كل هذه الأموال، وسيصبح الأمر الذي يعرفه كثيرون بالفعل واضحا للجميع.

ولم تتمكن أي دولة كبيرة ذات شعب مثقف أن تحافظ على نظام حكم دكتاتوري أو على هذا القدر من الفساد عندما كانت على مستوى روسيا من حيث التقدم الاقتصادي.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

Bibliography

Additional Readings on Markets and Democracy

Åslund, Anders. *How Capitalism Was Built: The Transformation of Central and Eastern Europe, Russia and Central Asia.* New York, NY: Cambridge University Press, 2007.

Åslund, Anders. *Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed.* Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007.

Barro, Robert J. "Democracy and Growth." *Journal of Economic Growth*, vol. 1 (1996): pp. 1-27.

Baum, Matthew A., and David A. Lake. "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital." *American Journal of Political Science*, vol. 47, no. 2 (2003): pp. 333-347.

Comeau, Ludovic Jr. "Democracy and Economic Growth: A Relationship Revisited." *Eastern Economic Journal*, vol. 29, no. 1 (2003): pp. 1-21.

Dabrowski, Marek, Ben Slay, Jaroslaw Neneman, eds. *Beyond Transition: Development Perspectives and Dilemmas.* Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004.

Doucouliagos, Hristos, and Mehmet Ali Ulubasoglu. "Democracy and Economic Growth: A Meta-Analysis." *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 1 (2008): pp. 61-83.

Feng, Yi. "Democracy, Political Stability and Economic Growth." *British Journal of Political Science*, vol. 27, no. 3 (1997): pp. 391-418.

Gasiorowski, Mark J. "Democracy and Macroeconomic Performance in Underdeveloped Countries." *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 3 (2000): pp. 319-349.

Gerring, John, William T. Barndt, and Philip Bond. "Democracy and Growth: A Historical Perspective." *World Politics*, vol. 57, no. 3 (2005): pp. 323-364.

Geo, Uk, and Alexander C. Tan. "Democracy and Economic Growth: A Causal Analysis." *Comparative Politics*, vol. 33, no. 4 (2001): pp. 463-473.

Graham, Carol, and Susan M. Collins, eds. *Brookings Trade Forum, 2004.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004.

Graham, Carol, and Stefano Pettinato. *Happiness and Hardship: Opportunity and Insecurity in New Market Economies.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002.

Harrison, Lawrence E. *The Central Liberal Truth: How Politics Can Change a Culture and Save It from Itself.* New York, NY: Oxford University Press, 2006.

Harrison, Lawrence E. and Peter L. Berger, eds. *Developing Cultures: Case Studies.* New York, NY: Routledge, 2006.

Harrison, Lawrence, and Jerome Kagan, eds. *Developing Cultures: Essays on Cultural Change.* New York, NY: Routledge, 2006.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "Governance Matters VI, Governance Indicators for 1996-2004."

World Bank Policy Research Working Paper No. 4280 (2007). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=999979.

Kaufmann, Daniel, and Aart Kraay. *"Growth Without Governance."* World Bank Policy Research Working Paper No. 2928 (2002). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=316861.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "Governance Matters IV, Governance Indicators for 1996-2004." World Bank Policy Research Working Paper No. 3630 (2005). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=718081.

Kaufmann, Daniel, Joel Hellman, and Geraint Jones. "Seize the State, Seize the Day: State Capture, Corruption and Influence in Transition." World Bank Policy Research Working Paper No. 2444 (2000). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=240555.

Kaufmann, Daniel, Lant Pritchett, and Jonathan Isham. "Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects." *World Bank Economic Review*, vol. 11, no. 2 (1997): pp. 219-242. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1116669.

Leeson, Peter T. "An-arrgh-chy: The Law of Economics of Pirate Organization." *Journal of Political Economy*, vol. 115, no. 6 (2007): pp. 1049-1094.

Mandelbaum, Michael. *Democracy's Good Name: The Rise and Risks of the World's Most Popular Form of Government.* New York: Public Affairs, 2007.

Oppenheim, Lois H. *Politics in Chile: Socialism, Authoritarianism, and Market Democracy.* 3rd ed. Boulder, CO: Westview Press, 2007.

Padayachee, Vishnu, ed. *The Development Decade?: Economic and Social Change in South Africa, 1994-2004.* Cape Town, South Africa: HSRC Press, 2006.

Persson, Torsten & Tabellini, Guido, 2007. "The Growth Effect of Democracy: Is It Heterogeneous and How Can It Be Estimated?" CEPR Discussion Papers 6339 (2007). *http://ideas.repec.org/p/cpr/ceprdp/6339.html*

Przeworski, Adam. "Democracy and Economic Development,"*The Evolution of Political Knowledge*, edited by Edward D. Mansfield and Richard Sisson. Columbus, OH: Ohio State University Press, 2004.

Plumper, Thomas, and Christian W. Martin. "Democracy, Government Spending and Economic Growth: A Political-Economic Explanation of the Barro-Effect." *Public Choice*, vol. 117 (2003): pp. 27-50.

Root, Amanda. *Market Citizenship: Experiments in Democracy and Globalization.* Los Angeles, CA: Sage, 2007.

Shin, Doh Chull, and Russell J. Dalton, eds. *Citizens, Democracy, and Markets Around the Pacific Rim: Congruence Theory and Political Culture.* New York, NY: Oxford University Press, 2006.

Tavares, Jose, and Romain Wacziarg. "How Democracy Affects Growth." *European Economic Review*, vol. 45 (2000): pp. 1341-1378.

Tsai, Kellee S. *Capitalism Without Democracy: The Private Sector in Contemporary China.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

FILMOGRAPHY

These documentaries are available from the State Department Video Catalog 2008:

http://www.america.gov/ar

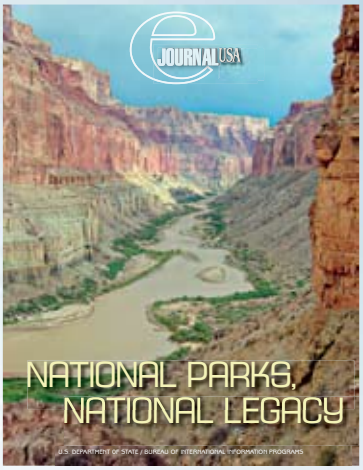

مجلة

شهرية

متوفرة
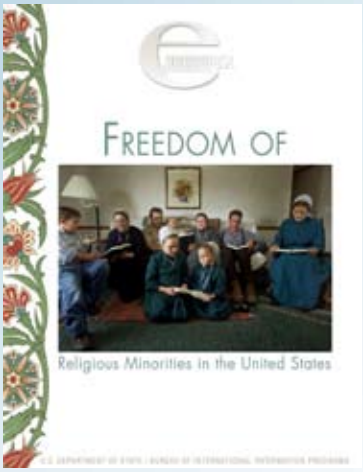
بعدة لغات